مجلس الأمن

السنة الرابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٥١١

الجمعة، ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٩، الساعة ١٠/٤٥

نيويورك

الرئيس	السيد هويسغن	(ألمانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نبينزيا
	إندونيسيا	السيد دجاني
	بلجيكا	السيد بيكستين دو بيتسويريفا
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بيرو	السيد ميثا – كوادرا
	الجمهورية الدومينيكية	السيد سينغر ويزينغر
	جنوب أفريقيا	السيد ماتجيلا
	الصين	السيد وو هايتاو
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيد دولاتر
	كوت ديفوار	السيد إيبو
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كوهين

جدول الأعمال

رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة لكولومبيا لدى الأمم المتحدة (S/2016/53)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا (S/2019/265)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة لكولومبيا لدى الأمم المتحدة (S/2016/53)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا (S/2019/265)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل كولومبيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

بالنيابة عن المجلس، أرحب بمعالي السيد كارلوس هولمس تروخيو، وزير خارجية كولومبيا. وإنه لأمر رائع أن يكون حاضرا معنا هنا.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين التاليين: السيد كارلوس رويس ماسيو، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا؛ والسيدة روزا إميليا سالامانكا، المديرة التنفيذية لمؤسسة الأبحاث الاجتماعية والاقتصادية.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2019/265، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا.

أعطي الكلمة الآن للسيد رويس ماسيو.

السيد رويس ماسيو (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أعرض على المجلس آخر تقرير للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا (S/2019/265) وأن أوافي المجلس بمعلومات مستكملة عما طرأ من مستجدات منذ نشره. إنه لمن دواعي سروري أن أقوم بذلك بحضور وزير خارجية كولومبيا، السيد كارلوس هولمس تروخيو، والمستشار الرئاسي لتحقيق الاستقرار والاتحاد، السيد إميليو أرتشيلا، وهما شريكان حيويان في بعثة التحقق.

وأرحب أيضا في جلسة اليوم بمشاركة روزا إميليا سالامانكا، ممثلة المجتمع المدني الكولومبي، التي تؤدي دورا حاسما في عملية السلام.

وكما أقر المجلس، فإن اتفاق كولومبيا النهائي، لإنهاء النزاع وبناء سلام مستقر ودائم إنجاز تاريخي. وقد ساعد ذلك على إنهاء عقود من النزاع المسلح وقدم مثالاً لبلدان في جميع أنحاء العالم، مفاده أن الحلول التفاوضية ممكنة. وفي الوقت نفسه، نعلم أنه خلال العملية الطويلة والصعبة في كثير من الأحيان لتنفيذ مثل هذه الاتفاقات، تم إحلال السلام بشكل حقيقي. واليوم، لا تزال مجموعة متنوعة من المؤسسات الكولومبية، وكذلك قادة المجتمعات المحلية والأسر الريفية والمقاتلون السابقون وأعضاء المجتمع المدني، يشاركون بنشاط في العملية ويعولون على دعم المجتمع الدولي المستمر ومشاركته.

إن اتفاق السلام النهائي في كولومبيا اتفاق واسع النطاق يشمل التزامات مترابطة لإنهاء النزاع، وكذلك لتعزيز الإصلاح الزراعي، والمشاركة السياسية، وإعادة إدماج المقاتلين السابقين، وتوفير الأمن للمجتمعات المحلية المتأثرة بالنزاع، واستبدال المحاصيل غير المشروعة بأخرى مشروعة، وتحقيق العدالة الانتقالية.

ولذلك، فإن تنفيذ الاتفاق على نحو شامل ومتكامل أمر أساسي بغية التأكد من توفير الموارد الكافية لجميع مجالات تنفيذه.

وقد اتضحت العديد من الصلات بين مجالات اتفاق السلام في الأسبوع الماضي عندما تشرفت بالانضمام إلى الرئيس دوكي في زيارة إلى منطقة إقليمية للتدريب وإعادة الإدماج في إيكونونزو، في جبال وسط كولومبيا، حيث يعيش ٢٠٠ مقاتل سابق وأسرهم. وتلك كانت زيارته الثالثة إلى منطقة إقليمية. وأعرب المقاتلون السابقون خلال الزيارة عن مجموعة من الشواغل، بما في ذلك الدعم الحكومي لمشاريعهم الإنتاجية والأمن وعدم اليقين فيما يتعلق بضماناتهم القانونية بشأن مركز المناطق الإقليمية الـ ٢٤ بعد انتهاء المركز القانوني الحالي في ١٥ آب/أغسطس. وكانت رسالة الرئيس دوكي خلال تلك الزيارة هي طمأنة المقاتلين السابقين بشأن التزام حكومته بإعادة إدماجهم. وتمثل هذه الزيارات فرصا قيمة لمواصلة الحوار ومعالجة استمرار انعدام الأمن وعدم اليقين اللذين يسلط تقرير الأمين العام الضوء عليهما. كذلك ساعدت الزيارات الإضافية التي قام بها أعضاء لجنتي السلام في مجلسي الكونغرس إلى المناطق الإقليمية على تأكيد التزام المؤسسات الكولومبية بعملية السلام ومشاركتها فيها.

وفيما يتعلق بالإدماج، تمت الآن الموافقة على مشاريع فردية وجماعية لـ ١ ٧٧٤ من الأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي، بمن فيهم ٥٢٠ امرأة. وأحصى تعداد أنجزته مؤخرا الوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع أكثر من ١٠ ٥٠٠ من الأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية تشملهم عملية إعادة الإدماج. ويتمثل أحد التحديات الحاسمة في الحفاظ على تفاؤلهم في مواجهة استمرار عدم اليقين فيما يتعلق بمستقبلهم، وذلك بعد قرابة عامين من إلقائهم أسلحتهم. وأشجع الحكومة بكل احترام، في ذلك الصدد، على التعجيل بالموافقة على المزيد من المشاريع والإسراع في صرف الأموال، علاوة على تنفيذ نهج يراعي الاعتبارات الجنسانية واتخاذ قرارات في الوقت المناسب بشأن الحصول على الأراضي.

ويضطلع المقاتلون السابقون بمبادرات إنتاجية متنوعة مثل إقامة المخابز والمطاعم وإنتاج الملابس والأحذية والمنتجات الزراعية، وفتح مشاريع سياحية في مناطق البلد التي كان يتعذر الوصول إليها سابقا بسبب النزاع. وفي معظم هذه المشاريع، يظل أحد التحديات الرئيسية يتمثل في إمكانية الوصول إلى الأسواق. وتواصل الحكومة، بالتعاون مع القوة الثورية البديلة المشتركة والسلطات الإقليمية والقطاع الخاص والفريق القطري للأمم المتحدة، وبالتأكيد، البعثة، تيسير الفرص لربط الأسواق بالمنتجات والخدمات التي ينتجها ويقدمها المقاتلون السابقون، في شراكة مع المجتمعات المحلية.

وقد شجع المجلس، في آخر بيان صحفي له عن كولومبيا (SC/13676)، على اتخاذ قرارات في الوقت المناسب بشأن مستقبل المناطق الإقليمية بمجرد انتهاء مركزها القانوني الحالي، من أجل المساعدة على توفير مزيد من اليقين وتعزيز ثقة أعضاء القوات المسلحة الثورية السابقين في عملية السلام. وأرحب بالجهود الأخيرة للحكومة لصياغة مقترحات لكل واحدة من هذه المناطق الإقليمية. ومن المهم كذلك كفالة إجراء مناقشة شاملة للجميع بشأن تلك المقترحات، وذلك بمشاركة المقاتلين السابقين، فضلا عن السلطات المحلية. وينبغي اتخاذ تلك القرارات وإبلاغ المقاتلين السابقين بها في أقرب وقت ممكن من أجل كفالة انتقال سلس. وكما هو الحال دائما، تقف البعثة على أهبة الاستعداد لدعم الحكومة والقوات المسلحة الثورية في العملية الانتقالية.

وفيما يتعلق بالضمانات الأمنية، فإن قتل القيادات المجتمعية والمدافعين عن حقوق الإنسان ومقاتلي القوات المسلحة الثورية السابقين مستمر، وما زال يشكل مصدر قلق بالغ. وقد كان نشر الجيش والشرطة الكولومبيين بالقرب من المناطق الإقليمية

أمرا في غاية الأهمية ولا يزال كذلك، غير أن التنافس العنيف بين الجماعات المسلحة غير المشروعة من أجل السيطرة على الأراضي في المناطق الواقعة خارج هذه النطاقات الأمنية لا يزال يهدد أمن المقاتلين السابقين والمجتمعات المحلية، فضلا عن تقويض جهود تنفيذ السلام عموما.

وقد أجريت، خلال زيارة قمت بها مؤخرا إلى توماكو على ساحل المحيط الهادئ، مناقشة واقعية مع مجموعة من القادة الاجتماعيين والقيادات المجتمعية الكولومبيين الشجعان المنحدرين من أصل أفريقي، والذين يواجه العديد منهم تهديدات مباشرة من الجماعات المسلحة والتنظيمات الإجرامية. وجميعهم لهم أصدقاء أو أفراد أسرة أو زملاء اغتيلوا أو شُردوا أو تعرضوا للتهديد على يد العناصر الإجرامية، بما في ذلك من قبل جماعات ضالعة في أنشطة اقتصادية غير مشروعة. وتبادلوا معي مقترحات وأفكارا محددة لكفالة سلامتهم، يتعين أخذها في الاعتبار عند وضع استراتيجيات الحماية المحلية.

وأرحب بالجهود التي تبذلها الحكومة، في ذلك الصدد، لعقد دورات للجنة الوطنية المعنية بالضمانات الأمنية في الأقاليم. ويجري عقد إحدى هذه الدورات بالفعل اليوم في كوكوتا. وأشجع الحكومة على كفالة ترجمة هذه الدورات إلى قرارات سريعة وإجراءات ملموسة تتناسب مع الديناميات المحلية. وكذلك أكد القادة الذين تحدثت معهم في توماكو أن الأمن في الأقاليم يتطلب وجودا متكاملا ومنسقا للسلطات الحكومية – قوات الأمن والمؤسسات المدنية على حد سواء. وهذه رسالة سمعتها باستمرار في جميع أنحاء البلد. وأرحب، في ذلك الصدد، بالموافقة على خطط التنمية ال١٦، التي تتسم بتركيز إقليمي والتي من شأنها أن تفيد ١٧٠ من البلديات المتضررة من النزاع المسلح، وأشجع الحكومة على تخصيص الموارد اللازمة لضمان تنفيذ تلك الخطط. وقد أسهم أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ من أفراد المجتمعات المحلية في صياغة تلك الخطط، ما يشكل مثالا إيجابيا على الحوار الفعال بين المجتمعات المحلية ومؤسسات الدولة.

لقد هيمنت على الأسابيع الأخيرة مناقشات خلافية بشأن العدالة الانتقالية، التي تشكل مسألة خلافية في معظم عمليات السلام. واعترض الرئيس دوكي في الشهر الماضي على قانونية ست مواد في مشروع القانون التشريعي ”للولاية القضائية الخاصة من أجل السلام“. ولم ينظر مجلس الشيوخ بعد في تلك الاعتراضات، وذلك بعد أن صوت مجلس النواب برفضها في وقت سابق من هذا الأسبوع. ودعا الأمين العام جميع الأطراف المعنية إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لضمان اعتماد قانون تشريعي يتسق مع اتفاق السلام في أقرب وقت ممكن. فذلك القانون التشريعي هو آخر عنصر مفقود في الإطار القانوني ”للولاية القضائية الخاصة من أجل السلام“ وهو ضروري لضمان أن تتمكن المؤسسات من العمل بما يلزم من استقلالية وعدم تبعية. وتواصل ”الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام“، بقيادة رئيستها، باتريسيا لينياريس، النهوض بعملها وتحقق نتائج باهرة. وقد شرعت الآن في سبع قضايا كبيرة للنظر في انتهاكات جسيمة بحق ٨٢٠ ٠٠٠ ضحية. وعلاوة على ذلك، أخضع ما يقرب من ٩ ٧٠٠ من أعضاء القوات المسلحة الثورية السابقين و ٢ ٠٠٠ تقريبا من أفراد من القوات المسلحة أنفسهم لسلطتها.

كذلك أعلن الرئيس دوكي اعتزامه اقتراح ثلاثة إصلاحات دستورية للمواد التي تقوم عليها العدالة الانتقالية في إطار اتفاق السلام. وفي سياق عرض أول تلك المقترحات، أكدت الحكومة أنها ستُطبق مستقبلا. وحقا، لا ينبغي تطبيق هذه المبادرات بأثر رجعي على الأشخاص الذين ألقوا أسلحتهم بحسن نية ولا أن تمس بالالتزامات التي قُطعت بموجب الاتفاق. إن مبدأ عدم رجعية القوانين، كما ذكر الأمين العام، أمر بالغ الأهمية في الحفاظ على الثقة في العملية مستقبلا. وفي ظل مناخ

الغموض بالنسبة للضحايا، سيكون إعادة فتح عناصر أساسية في اتفاق السلام الأساسي نفسه مصدر عدم اليقين الأكبر بالنسبة للخاضعين ”للولاية القضائية الخاصة من أجل السلام“ ولأعضاء القوة الثورية البديلة المشتركة الذين ينتظرون تمويلا من أجل الإدماج الاجتماعي والاقتصادي وللمجتمعات المحلية التي عانت من النزاع.

وفيما تستمر عملية السلام، من الضروري الجمع بين الكولومبيين ومعالجة الانقسامات، كما قال الرئيس دوكي يوم تنصيبه. والطريق إلى توطيد السلام يتطلب توافق الآراء، ولا يمكن أن يتحقق توافق الآراء إلا من خلال الحوار. وأشجع الجميع بقوة على بذل الجهود في هذا الصدد؛ ومما يشجعني أنه، على المستوى المحلي، يتفاعل الكولومبيون في جميع أنحاء البلاد مع بعضهم البعض عبر الخطوط الإيديولوجية لاقتناص الفرص التي تتيحها عملية السلام. وفي المناطق الإقليمية التي زرتها، رأيت جنودا ومقاتلين سابقين يلعبون كرة القدم ويعيشون ويعملون معا، في حين أنهم كانوا يتقاتلون قبل بضع سنوات فحسب. وقبل بضعة أسابيع، شاركت البعثة في كالي، ثالث أكبر مدن كولومبيا، في إطلاق الميثاق البلدي للسلام والحياة والمصالحة، الذي وقعته جميع القوى السياسية في المدينة، فضلا عن المجتمع المدني. وفي العمل الجاري الذي تقوم به البعثة بشأن الشباب والسلام والأمن، استلهمنا الشباب الكولومبي من الرجال والنساء الذين يتجمعون عبر الانقسامات السياسية والجغرافية والطبقية تأييدا للمصالحة ودعما للمقاتلين السابقين في إعادة إدماجهم في المجتمع.

وفي تلك وكل جهودهم لتوطيد السلام، يمكن للكولومبيين أن يعولوا على الدعم الثابت للأمم المتحدة، هو الحال دائما. إن دعم مجلس الأمن الثابت والموحد لعملية السلام يبقى أساسيا مثلما كان دائما.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة سالامانكا.

السيدة سالامانكا (*تكلمت بالإسبانية*): اسمي روزا إميليا سالامانكا. أنا المدير المشارك لمؤسسة البحوث والدراسات الاجتماعية الاقتصادية. عملت لسنوات في بناء السلام والدفاع عن حقوق الإنسان. أرحب بوزير خارجية كولومبيا، والممثل الدائم لكولومبيا لدى الأمم المتحدة والأعضاء الآخرين في الحكومة الكولومبية.

بالنسبة لنا، يكتسي هذا المحفل أهمية كبيرة في حوارنا مع المجتمع الدولي ومع الحكومة الكولومبية في التصدي لتحدي بناء السلام في بلادي. وجنبا إلى جنب مع العديد من منظمات المجتمع المدني والمنظمات النسائية المتنوعة للغاية، نواصل جميعا المساعدة في تحويل كولومبيا بثبات وتصميم. وبالإضافة إلى كون الوقت مناسب للتحدث عن الأمل والإيمان في المستقبل، فهو وقت صعوبة أيضا عندما يتعلق الأمر بتنفيذ الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وبناء سلام مستقر ودائم، كما سأوضح لاحقا، وهو ما يتطلب منا الثبات في تركيزنا ودعمنا للعملية التي ستظل مثالا للابتكار والإسهام يتعلم منها العالم بأسره.

وأود أن أُذكر بأن هذا الاتفاق مصمم على أساس نهج شامل وأن أهم مقوماته يكمن في نهجه المترابط للسلام والطريقة التي يضع بها الضحايا نصب عينيه. ولا بد من الحفاظ على إمكاناته التحويلية، فهي فرصة للتغيير من أجل وضع حد لدورات العنف والنزاع والألم التي عشناها. ولذلك، أود أن أشدد على بعض القضايا التي، رغم أنها ليست الوحيدة، نراها مهمة حين يتعلق الأمر بتنفيذ الاتفاق في البيئة الحالية.

فيما يتعلق بإعادة إدماج المقاتلين السابقين، بحسب تعبير المجتمع المدني، ندرك أننا إذا ما استثمرنا في الناس خلال عملية

إعادة الإدماج، فهي مسألة أمنية ووسيلة للحيلولة دون اندلا ع نزاعات جديدة والمضي قدما في عملية المصالحة. إننا نتكلم عن القضايا التي سيستفيد منها المجتمع ككل ومن شأنها أن تعزز السلام الفعال والمستدام. ولذلك، يجب تسريع القرار والمسار بشأن المناطق الإقليمية والحد من عدم التيقن بشأن استقرارها ومستقبلها. ولا بد من التعجيل بتنفيذ منظور جنساني بشأن إعادة الإدماج مع توفير الموارد المالية والفنية لذلك، على أن يكون مفهوما أن المشاريع التي تضم مقاتلات سابقات تضمن لهن وأسرهن العيش في مأمن من العنف. وفي الوقت نفسه، يجب أن نعول أيضا على اعتماد تدابير لمعالجة العوائق التي تحول دون المشاركة السياسية والتي لوحظت داخل وخارج الحزب الذي تم تشكيله في أعقاب اتفاق السلام.

كمجتمع مدني، نريد أن نرى إعادة إدماج النساء كمواطنات كاملات وقيادة معترف بها. ويجب الحد من عدم التيقن الذي يكتنف الضمانات المادية والقانونية للذكور والإناث من المقاتلين السابقين عن طريق تسريع المدفوعات من أجل المشاريع الإنتاجية التي ينبغي أن تكون جاهزة للعمل. ويجب تفعيل وتعجيل تنفيذ الاستراتيجية الوطنية من خلال السياسة الوطنية لإعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي، الوثيقة ٣٩٣١، وتخصيص الموارد الكافية لهذه المرحلة من خلال خطة التنمية الوطنية وخطط المقاطعات والبلديات. ويجب التشديد على العناصر النفسية والنفسية – الاجتماعية، التي تعتبر حاسمة في انتقال الرجال والنساء الذين يلقون أسلحتهم من أجل تثبيت التغييرات الثقافية والاجتماعية والسياسية العميقة. ويجب نشر قيمة تجارب إعادة الإدماج المجتمعية باعتبارها ممارسات جيدة، وتبادل أمثلتها والدروس المستفادة كأساس لعمليات المصالحة المشتركة.

وفيما يتعلق بالنظام الشامل للحقيقة والعدالة والجبر وعدم التكرار، الذي سُلط عليه الضوء عالميا للتوازن الذي حققه بين السلام والعدالة، لا بد من دعم المؤسسات الديمقراطية واحترام تقسيم السلطات، الأمر الذي كان كنزا لا يسعنا أن نخسره، على الرغم من الصعوبات التاريخية في كولومبيا. ويجب أن نضمن عدم وجود شعور بفقدان الحقوق المحددة دستوريا، سواء بسبب الاعتراضات أو انتكاسات أخرى. ومن الأهمية بمكان ضمان السلام المستدام والثقة الحقيقية في قوة المؤسسات – ويجب احترامها للحد من انعدام الثقة والخوف في جميع أنحاء البلد.

وفيما يتعلق بالعنف الجنسي، يجب ألا يستخدم لتقويض الاتفاقات التي تم التوصل إليها. وقد ارتكبه جميع الفاعلين الضالعين في النزاع الداخلي في البلاد. وبالتالي، فإن ضمان الحقيقة والعدالة، وأهم من ذلك، عدم التكرار في تلك الحالات، يجب أن يوفر للضحايا الأمن الذي يمكنهم من مقاضاة كل المتورطين، ويمكن النظام والولاية القضائية الخاصة من أجل السلام ولجنة الحقيقة والتعايش وعدم التكرار من الوجود والفعالية. ويجب أن نوفر اليقين لأولئك الذين يسعون إلى الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام ويريدون قول الحقيقة، لأن ذلك أمر أساسي للحد من الشكوك والمثبطات للإدلاء بشهاداتهم.

ويجب أن يفهم المجتمع الدولي والحكومة الكولومبية أن الدعوى المرفوعة أمام لجنة الاتهامات في مجلس النواب ضد رئيس الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام مؤخرا تعزز خيال مقاضاة تلك المحكمة ولا تسهم في الحوار بين المجتمع المدني ومعه، بل بالأحرى إلى الاستقطاب.

وفيما يتعلق بالقيادة والدفاع عن حقوق الإنسان وبناء السلام في البلاد، فإن أوجه عدم المساواة والتمييز في كولومبيا عميقة الجذور، والدفاع عن حقوق الإنسان يرمي إلى تحقيق المزيد من سيادة القانون. ومع ذلك، فهو نشاط عالي المخاطر يكلف الحياة في بعض الأحيان. وفي تلك البيئة، تواجه النساء المدافعات عن حقوق الإنسان والقيادات وبناة السلام المخاطر حين يتعلق الأمر بمشاركتهن، حيث يواجهن ثقافة تعتدي على

الأبدان والبضائع والكرامة. لذلك، يجب أن نضمن أن كل من يدافع عن حقوق الإنسان يدافع عن حقوق الإنسان للجميع دون تمييز، كما ورد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وعليه، فإن هذا المسعى يستحق أسمى آيات الاحترام.

ويجب علينا أن ننفذ برنامج الضمانات الشملة للقيادات النسائية والمدافعين عن حقوق الإنسان، وبالتالي تفعيل اللجنة الدائمة المشتركة بين القطاعات لتنسيق ومتابعة السياسة الوطنية بشأن حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني لضمان تطويرها. ويعد ضمان إعادة تنشيط عملية الضمانات الوطنية أمرا بالغ الأهمية بل وأكثر من ذلك بفضل تاريخها الطويل من المشاركة على الصعيد المحلي والوطني. وينبغي إبراز دور اللجنة الوطنية المعنية بالضمانات الأمنية ودعمه. ويتيح تنوع المؤسسات والمنظمات، إلى جانب التجارب والخبرات المكتسبة فرصة للحكومة لإحراز تقدم في وضع سياسات لتفكيك ما يسمى بالهياكل البرلمانية للخلف بوصفها عاملا مهددا للقيادة الاجتماعية ويمكن أن تكون لها عواقب أخرى خطيرة على أمن البلد. ويعتبر الاحتجاج الاجتماعي آلية شرعية في جميع الديمقراطيات. وعليه، يجب أن تكون الرسالة المضادة لوصمه واضحة في إطار التفكير الجماعي.

ولا يزال تعزيز وجود الدولة وقدرتها على الاستجابة على الصعيد المحلي تحديا قائما ولا يمكن التصدي له بواسطة الوجود العسكري. ويشمل ذلك إعادة التوزيع وضمان الحقوق وإعادة البناء الاجتماعي والحد من الخوف والصدمات النفسية وتقديم الخدمات والوقاية من الحالات الخطيرة بما يسمح بتحقيق الرخاء.

ولا يزال التركيز على نوع الجنس جانبا يستمر تنفيذه ببطء. بيد أن من شأن الإجراءات المشمولة في النهج الجنساني أن تعجل بثمار السلام ليس بالنسبة للنساء في تنوعهن فحسب، بل للمجتمع بأسره. ويؤدي الاستثمار في المرأة إلى جني ثمار السلام، على النحو الذي تبينه الكثير من الأمثلة في جميع أنحاء العالم.

وعلينا ألا ننسى أننا عندما نتكلم عن السلام في الحياة اليومية للنساء والرجال، فإن ذلك يعني قبول التنوع والاختلاف والالتقاء في الميادين العامة في البلدات والمدن وحسن المعاملة من قبل الشرطة، وفرص التوظيف والتمتع بالصحة، وأن ترعى الأبقار حرة طليقة من القيود، وأن تتجول النساء لوحدهن في مأمن من خطر الاغتصاب، والمشاركة في صنع القرار في البلد دون تعرضهن للتهديد بسبب معتقداتهن أو أفكارهن، وأن يلعب الأطفال والشباب ويدرسون دون خوف من التجنيد أو فقد أحد أحبائهم، فضلا عن اضطلاعهم بدور نشط في بناء مستقبلهم. ويعني ذلك أيضا بناء مستقبل لا يكلف الناس أرواحهم.

وختاما، أود أن أشكر بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا على عملها. وقد كان دورها أساسيا في المساعدة على كفالة تنفيذ الاتفاق.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر باسم الجميع، مقدمي الإحاطات لكيلا نكون بحاجة إلى تكرار الشكر حين نجلس حول هذه الطاولة، وبذلك سيتوفر للأعضاء مزيد من الوقت لطرح الأسئلة. وليست هناك ضرورة أيضا لأن يكرر الأعضاء ما قاله الآخرون.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أرحب بوزير الخارجية طالما أن ذلك ليس من المحظورات في قائمة الأمور التي يمكننا الحديث فيها كما قلتم، سيدي الرئيس.

وفيما يتعلق بالإحاطة، أعتقد أن من المستحسن جدا حضور السيدة سالامانكا هنا اليوم بوصفها تذكيرا هاما بالدور الذي تضطلع به المنظمات النسائية في عملية السلام. ويبين ما سمعناه اليوم من الممثل الخاص للأمين العام أن اتفاق السلام لا يزال نموذجا إيجابيا لبقية العالم. ونرحب بالتزام الحكومة بتنفيذه وكذلك الخطوات المتخذة صوب إعادة إدماج المقاتلين السابقين وتحقيق التنمية الريفية بزراعة المحاصيل البديلة. ومن الواضح أن الحكومة تسعى جاهدة للتوصل إلى توافق وطني على المسائل المسببة للاستقطاب الحاد. وهناك ثلاثة مجالات نود التشديد عليها، ونرى أنها تستحق الاهتمام العاجل من جانب الحكومة.

ويتمثل أولها في النظام العدل الانتقالي. ونتفق مع رأي الأمين العام القائل بأن مناقشة الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام أصبحت أكثر استقطابا. ونأمل الآن أن تحظى الولاية القضائية بالدعم القانوني والسياسي لكي يتسنى لها البناء على التقدم الذي أحرزته. ويحدونا الأمل أيضا في أن يتوفر لها أساس قانوني وطيد لأجل تعزيز ثقة الجمهور في عملية السلام وتحقيق التوافق الوطني الذي يلتزم به الرئيس دوكي ماركيس حقا.

ثانيا، أود أن أردد الشواغل المتعلقة بالمدافعين عن حقوق الإنسان والقادة الاجتماعيين لأنهم ما زالوا يواجهون تهديدات القتل على أيدي الجماعات الإجرامية المسلحة المتنافسة على الإقليم. وذلك أمر أولاه المجلس اهتماما من قبل. وتعد الدورات الإقليمية التي عقدتها اللجنة الوطنية المعنية بالضمانات الأمنية مؤخرا خطوة إيجابية إلى الأمام، ولكني أعتقد أننا ما زلنا نتطلع إلى المزيد من الإجراءات الملموسة المتخذة من أجل تحسين الأوضاع الأمنية في الميدان. وقد تشمل تلك الخطوات آراء الممثل الخاص للأمين العام فيما يتعلق بتعزيز وجود الدولة في المناطق الريفية.

ثالثا، نرحب بالنجاحات الأولية التي حققتها الخطط الإنمائية التي تركز على الأراضي ومبادرة المحاصيل البديلة. ولكنني أعتقد أن ما يهمنا بوجه عام هو التعجيل بوتيرة تنفيذ عملية السلام في جميع أنحاء البلد. وقد كانت بعض حالات التأخير على النحو المبين في تقرير الأمين العام (S/2019/265). وأعتقد أن الجميع يدركون تماما أن استدامة السلام تعتمد على تحويل الريف الكولومبي وتلبية احتياجات المواطنين لتوفير سبل معيشة قانونية ومستدامة. ولكن من الضروري أيضا أن يدعم المجتمع الدولي الجهود التي تبذلها كولومبيا.

وأخيرا، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأثني على الممثل الخاص للأمين العام لأن المجالات التي حددتها عملية السلام الكولومبية تشكل جزءا هاما للغاية من الكيفية التي ننظر بها إلى هذه الجلسات المنتظمة. وتشيد الحكومة البريطانية من جانبها بالتقدم الذي أحرزته الحكومة، وهي ملتزمة التزاما كاملا بالعمل جنبا إلى جنب معها وهي تواصل بناء السلام المستدام. وسنواصل دعمها. وكان وزير الخارجية هنا قبل بضعة أسابيع، وتحدثنا عن الاعتراضات التي بينها الرئيس مؤخرا (انظر S/PV.8450). وأدرك أن تطورات قد حدثت بشأن هذه المسألة، ولا شك أن وزير الخارجية سيوافي بها المجلس.

السيد ميسا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نعرب عن تقديرنا للإحاطتين اللتين أدلى بهما السيد رويس ماسيو والسيدة سالامانكا، اللتين نرى أنهما تكملان بعضهما بعضا. ونشكر السيد كارلوس هولمس تروخيو غارسيا، وزير خارجية كولومبيا، والسيد إميليو أرشيلا، كبير المستشارين في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع، على حضورهما هنا اليوم.

وقبل ثلاثة أيام، في ٩ نيسان/أبريل، احتفل الكولومبيون باليوم الوطني للذكرى والتضامن مع ضحايا النزاع المسلح تحت شعار ”الضحايا من أجل السلام“. وتتشاطر بيرو الإشادة بهدف تحقيق المصالحة أولا وقبل كل شيء. ونود التشديد مرة

أخرى على المثال الذي تقدمه عملية السلام في كولومبيا لأمريكا اللاتينية والمجتمع الدولي. ونسلم في الوقت نفسه، بتعقيد المهمة والتحديات الكثيرة التي تواجهها في مرحلة التنفيذ. ونود في ذلك الصدد أن نتناول ثلاثة عناصر نرى أنها تساعد في بناء الثقة في عملية توطيد رؤية مشتركة لمستقبل من الأمل والإيمان بالحفاظ على السلام، ما دام الحفاظ على السلام لا ينفصل عن تحقيق التنمية المستدامة.

ونود أولاً أن نرحّب بالتزام الحكومة الكولومبية بتنفيذ الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم على أساس التوافق الوطني، ونكرر اعترافنا بقدرة الشعب الكولومبي على الصمود والالتزام بالسلام. وفي هذا الصدد، نؤكّد على أهمية تشجيع وتعزيز الحوار الشامل والمنسَّق بين الحكومة وجميع الأطراف المشاركة في بناء مستقبل سلمي. وإنه لأمر بالغ الأهمية بصفة خاصة أن نستمع إلى أصوات النساء والشباب والمجتمعات الأصلية. ولذلك فإننا نؤيد المساعدة التي تقدّمها بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، ونودّ أن نؤكّد على التعاون الممتاز الذي أُنشئ بينها وبين الحكومة. ونرحّب على وجه الخصوص بالجهود المبذولة لإعادة تنشيط اللجنة الوطنية المعنيّة بالضمانات الأمنية من أجل معالجة العناصر الأساسية لاتفاق السلام بصورة متضافرة.

ثانياً، إن تنفيذ اتفاق السلام في الوقت المناسب أمر أساسي، وينبغي لنا أن نرحّب بكلمات الرئيس دوكي ماركيس، الذي أكّد مجدداً التزامه بالعملية الانتقالية، وتخليص البلد من العنف، والسعي إلى حياة من التعايش الكامل للشعب، مع وجود الدخل والفرص. ونشدد على أهمية استعادة الاقتصاد، وهذا هو السبب في أننا سعداء بالموافقة على البرامج الإنمائية الـ ١٦ ذات التركيز الإقليمي، التي ستساعد في تعزيز التعاون الإقليمي والتنمية المجتمعية، وبتخصيص الموارد اللازمة لتلك المبادرات في إطار الخطة الإنمائية الوطنية للأعوام ٢٠١٨-٢٠٢٢. وفي هذا الصدد، نودّ أيضاً أن نسلّط الضوء على الدور الحيوي الذي تؤديه المناطق الإقليمية في تدريب أكثر من ٥٠٠ ٣ من الأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي وإعادة إدماجهم هم وأسرهم، ولا سيما بغية ضمان إحراز تقدم في العملية الانتقالية بعد ١٥ آب/أغسطس.

ونرى أيضاً أن من التطورات الإيجابية أن الاستراتيجية الانتقالية تعالج مسائل الأرض والأمن وتوفير الخدمات الأساسية والإنتاجية. ونشدد على أهمية اتخاذ قرار بشأن التوجهات المستقبلية لتلك المجالات في أقرب وقت ممكن وبمشاركة كاملة من جميع الأطراف المعنية. إن تنفيذها ينطوي أيضاً على التعامل مع مسألة الضمانات الأمنية لأفراد القوات المسلحة الثورية السابقين والزعماء المجتمعيين والمجتمعات المحلية عموماً، الأمر الذي يتطلب عملاً منسّقاً من جانب جميع الجهات المعنية على أرض الواقع، ولا سيما في أضعف المناطق الريفية. إن الاستمرار المؤسف لنمط من أعمال القتل والعنف ضد قادة المجتمعات والمدافعين عن حقوق الإنسان يعني أن خطة العمل الحسنة التوقيت لحماية القيادات الاجتماعية ووجهاء المجتمع المحلي والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين يجب أن تنفذ تنفيذاً كاملاً وأن تُكمّلها خطة ”السلام مع الشرعية“ الجديدة. وفي هذا الصدد، نريد أيضاً أن نسلّط الضوء على برامج استبدال المحاصيل غير المشروعة الذي أنشئ بموجب اتفاق السلام، والتي تعزز التنمية الريفية المستدامة فضلاً عن القضاء الطوعي والسلمي على تلك المحاصيل. لقد أظهرت خبرتنا في مجال التنمية البديلة فعاليتها، ونرى أن من المهم التأكّد من أن الاستراتيجية الوطنية الجديدة لمكافحة المخدرات، المسمّاة ”طريق المستقبل“، تواصل تعزيز هذه التدابير.

وأخيراً، نودّ أن نؤكد من جديد على روح اتفاق السلام وأن نشكر جميع الأطراف لالتزامها باحترامه في مجمله. وفي هذا

الصدد، فإن الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام، التي نعترف بها باعتبارها ركيزة أساسية من ركائز الاتفاق والتزاماته، لا تؤدي دوراً رئيسياً في تعزيز الوصول إلى العدالة والثقة والمصالحة الوطنية في كولومبيا فحسب، بل تكفل أيضاً سنّ قانون تشريعي وفقاً للعمليات المؤسسية الداخلية لكولومبيا.

وفي الختام، تعيد بيرو تأكيد دعمها الكامل لسلطات وشعب كولومبيا في تنفيذ اتفاق السلام ولفريق بعثة التحقق على عملهم القيّم والدؤوب في هذه العملية.

السيد كوهين (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أرحّب بوزير الخارجية تروخيّو غارسيّا في مجلس الأمن.

منذ التوقيع في عام ٢٠١٦ على الاتفاق التاريخي النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم، اتخذت كولومبيا عدة خطوات هامة وأصبحت مصدر إلهام للسلام، لا في المنطقة فحسب بل في جميع أنحاء العالم. لقد كان لبعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا أهمية حيوية في تحقيق هذا النجاح، ونرحّب بالدعم المستمر الذي تقدمه الحكومة الكولومبية للأمم المتحدة. إن تنفيذ كولومبيا للاتفاق قد بات الآن في مرحلة حرجة، ولا يزال أمامنا الكثير من الأعمال الصعبة.

ويكتسي وجود الوكالات الحكومية الفعالة التي توفر الأمن والخدمات الحكومية في المناطق النائية أهمية حاسمة لإحلال السلام المستدام. ونؤيّد جهود الحكومة الرامية إلى توسيع نطاق وجودها في المناطق المتضررة من النزاع لمنع الجماعات المسلحة غير المشروعة والمنظمات الإجرامية من أن تحلّ محلّ القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي وأن تغدو مصادر جديدة للعنف. كما أحثّ الحكومة على تعزيز المؤسسات والبرامج الرامية إلى منع تجنيد الأطفال في الجماعات المسلحة.

ونحن أيضاً نشعر بقلق عميق إزاء الهجمات المستمرّة على القادة المجتمعيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، ونشجّع الحكومة على مضاعفة جهودها لحماية هذه الفئات الضعيفة في المجتمع، وعلى مواصلة حماية النازحين الكولومبيين في الآونة الأخيرة ودعمهم وتمكينهم. إن ضمان العدالة المفيدة للضحايا والمساءلة عن الجرائم التي ارتكبت خلال العديد من سنوات النزاع المسلّح أمر حيوي أيضاً لتحقيق المصالحة. ونرحّب بالجهود الرامية إلى تعزيز المساءلة عن جرائم الحرب وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان. ولا بدّ من أن تكفل كولومبيا محاسبة المسؤولين عنها بما في ذلك، عند الاقتضاء، عن طريق المقاضاة وفرض أحكام تتناسب مع خطورة الجرائم المرتكبة. إن جميع الذين ارتكبوا الجرائم – سواء كانوا من القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي أو الجماعات شبه العسكرية أو المسؤولين الحكوميين، بمن فيهم الجيش الكولومبي – ينبغي إخضاعهم للمساءلة. وترى الولايات المتحدة أن نظام العدالة الانتقالية الوارد في الاتفاق، بما في ذلك الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام، له أهمية حاسمة للتصدي بشكل هادف لجرائم الحرب وانتهاكات حقوق الإنسان في كولومبيا. ونرحّب بالجهود التي تبذلها الحكومة الكولومبية للتأكد من أن القانون الذي ينفّذ الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام يتّفق مع اتفاق السلام لعام ٢٠١٦ ومع دستور كولومبيا ومؤسساتها الديمقراطية والتزاماتها بموجب القانون الدولي. ونعيد التأكيد على أهمية كفالة أن تسنّ كولومبيا قانوناً تشريعياً بشأن الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام في أقرب وقت ممكن من أجل كفالة أن يكون لديها إطار قانوني متين تعمل من خلاله بفعالية واستقلالية.

إن الشراكة بين كولومبيا والولايات المتحدة لم تكن في أي وقت مضى أقوى مما هي عليه الآن. وتواصل الولايات المتحدة العمل مع الحكومة الكولومبية بغية تفكيك المنظمات الإجرامية وكبح الاتجار بالمخدرات، بما في ذلك عن طريق تخفيض زراعة

الكوكا وإنتاج الكوكايين في كولومبيا إلى النصف بحلول نهاية عام ٢٠٢٣. كما أظهرت كولومبيا قوتها كرائد على المستوى الإقليمي من خلال دعم الحكومة الانتقالية الشرعية في فنزويلا بقيادة خوان غوايدو، وذلك باستضافة أكثر من ١,٥ مليون فنزويلي من الذين فرّوا من أزمة من صنع الإنسان في بلدهم. ومُنح أكثر من ٧٠٠ ٠٠٠ من أولئك الفنزويليين تراخيص إقامة مؤقتة، مما يسّر حصولهم على الخدمات الاجتماعية ومنحهم الحق في العمل. ونحن ممتنون على تلك الجهود.

إن شعب كولومبيا أدرى من معظمنا بأن السلام ثمين ولكنه هشّ. وتقف الولايات المتحدة بقوة مع شعب كولومبيا وهو يبني مستقبلاً قوياً ومزدهراً.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نرحّب بالمشاركة الشخصية في جلسة اليوم للسيد كارلوس هولمس تروخيّو غارسيّا، وزير الشؤون الخارجية في كولومبيا، الأمر الذي نعتبره بالغ الأهمية بالنظر إلى تقييم الأمين العام بأن عملية السلام في كولومبيا باتت في مرحلة حرجة جداً.

ولو أنني قد أثير حفيظتكم، سيدي الرئيس، أودّ أن أشكر السيدة روزا سلامانكا والسيد كارلوس رويس ماسيو، رئيس بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، على عرض تقرير الأمين العام (S/2019/265) والوصف الواقعي للبعثة والتطورات في حالة البلد في الأشهر الثلاثة الماضية.

لطالما كانت روسيا صديقاً لكولومبيا والكولومبيين. وبصفتنا عضواً دائماً في مجلس الأمن، ما برحنا نقدّم الدعم بلا كلل إلى عملية السلام الكولومبية ونعتزم مواصلة القيام بذلك. وإننا نشعر بالتشجيع لأن أولى خطوات كولومبيا نحو السلام المستدام قد أصبحت بالفعل مصدر إلهام للعديد من المناطق التي تعاني من المشاكل. ومع ذلك، وإذ نعتبر أنفسنا أصدقاء لكولومبيا، فإننا لا نُعرّف الصديق بمن لا يقول إلا الكلام اللطيف. ولذلك سنكون صادقين بشأن ما نعتقد أن من المهم قوله، وهو أننا نشعر بالقلق إزاء حالة عملية السلام الكولومبية، ونتفق تماماً مع الرأي الوارد في تقرير الأمين العام بأن البلد بات عند مفترق طرق رئيسي.

لقد أُنجز الكثير في السنتين ونصف السنة الفائتة منذ التوقيع على الاتفاق النهائي التاريخي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم بغية توطيد السلام في البلد. والآن من الأهمية بمكان ألا نتراجع أو نسمح بأي انتكاسات في عملية المصالحة الوطنية في البلد، وهو أمر صعب ولكنه السبيل الوحيد الصحيح. وفي هذا الصدد، شعرنا ببالغ الجزع من التقييمات المثيرة للقلق الواردة في تقرير الأمين العام وغيره الجهات الدولية المعنية الأخرى فيما يتصل بقرار بوغوتا إعادةَ النظر في مشروع القانون التشريعي للولاية القضائية الخاصة من أجل السلام لإدخال تغييرات عليه. ونعلم أن القرار قد أدى إلى دعوة أكثر من ١٥٠ منظمة عامة الناس في جميع أنحاء البلد إلى الإضراب. ونحن نتشاطر هذه الشواغل، ونؤيّد نداء الأمين العام إلى تنفيذ النظام الأساسي للولاية القضائية الخاصة من أجل السلام في أقرب وقت ممكن.

ونُقدّر بلا شك تعليلات السيد تروخيّو، الذي حضر إلى نيويورك للاجتماع بأعضاء المجلس شخصياً، والذي أبلغنا بالتفصيل عن الدوافع الكامنة وراء التغييرات المقترحة. وإننا نحترم ذلك، ولا ننوي بالتأكيد التدخل في الإجراءات الداخلية لكولومبيا.

وفي الوقت نفسه، عند اللجوء إلى مجلس الأمن ومناشدته، فإن الكولومبيين يعهدون إلينا كأعضاء بنصيب كبير من المسؤولية عن نجاح عملية السلام. ومن واجبنا المشترك أن نرقى لمستوى تلك الثقة.

ولهذا السبب، قرر مجلس الأمن والأمين العام استخدام سلطتهما لتعزيز ”الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم“. وهو نص محدد يشتمل على جميع الأحكام الرئيسية، بما في ذلك ”الولاية القضائية الخاصة من أجل

السلام“. وثمة أهمية بالغة للامتثال دون أي تعديل للاتفاقات التي تم التوصل إليها آنذاك. ولن أخوض في تفاصيل التقييمات البالغة الأهمية الواردة في التقرير، وهناك عدد كبير منها. فعلى سبيل المثال، لم يتحقق بالكامل بعد أحد العناصر الأساسية لعملية السلام، وهو إجراء إصلاح شامل في المناطق الريفية. وثمة مجموعة معقدة من المشاكل تتعلق بكفالة الأمن في الأقاليم التي تعاني من ضعف تمثيل الحكومة المركزية.

كما أن هناك تأخيرا في برنامج زراعة المحاصيل البديلة. وللأسف، فإننا لا نرى أي إشارات تعبث على التفاؤل في التقرير بشأن المحادثات بين الحكومة والجماعات المسلحة. وندين إدانة قاطعة العمل الإرهابي الذي وقع في ١٧ كانون الثاني/يناير، غير أننا مقتنعون أيضا بأنه لا يمكن التوصل لحل دائم إلا من خلال الحوار المباشر مع من هم على استعداد للحوار والتوصل إلى اتفاق.

ونشهد تقدما غير كاف في إعادة الإدماج القانوني والاجتماعي الاقتصادي والسياسي للمقاتلين السابقين. ولا تزال مسألة أمنهم وتوظيفهم ملحة.

إن كل ما ذُكر أعلاه يؤدي إلى زيادة عدد المنشقين. وقد تباطأت برامج إزالة الألغام للأغراض الإنسانية، وهناك تقارير عن إعادة تلغيم مناطق سبق تطهيرها.

وثمة تقييمات أخرى مثيرة للقلق حُذفت أو لم يتم إيلاء الاعتبار الواجب لها في تقرير الأمين العام لسبب ما. ولذلك، بدأنا نلاحظ حالات من الاستياء بين السكان تتعلق بالتأخير في تنفيذ الأحكام الرئيسية لاتفاق السلام. فعلى سبيل المثال، في جنوب غرب البلد، أغلق السكان الأصليون أحد ممرات النقل الرئيسية في البلد – الطريق السريع للبلدان الأمريكية – لما يقرب من شهر. ونلاحظ أنه يجري استغلال الحالة من قبل الجماعات المسلحة غير المشروعة التي تمارس الإرهاب ضد السكان الهنود، مما يؤدي إلى تغذية مشاعر السخط الشعبي.

وثمة مسألة رئيسية أخرى بالنسبة للمشردين داخليا في كولومبيا، تتمثل في أن النزاع الذي استمر نصف قرن أدى إلى نزوح أكثر من ٧ ملايين شخص عن ديارهم، أي واحد من كل ستة أشخاص في البلد. ومن المؤسف أن هذا الرقم آخذ في الازدياد.

ونفهم أن كولومبيا تتحمل عبئا إضافيا بسبب تدفق اللاجئين القادمين من فنزويلا، ونعتقد أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد بوغوتا في معالجة ذلك. بيد أن التطورات المتعلقة بفنزويلا ينبغي ألا تصبح عاملا يعوق تنفيذ اتفاق السلام النهائي.

كما نلاحظ تقييمات مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان التي ورد فيها تحديدا أن الصعوبات في مجال حقوق الإنسان في البلد ترتبط أيضا ارتباطا مباشرا بالانتكاسات في تنفيذ اتفاق السلام النهائي. كما أننا لا نستطيع تجاهل تقييمات اللجنة الدولية للصليب الأحمر التي تفيد بأن الحالة الراهنة في البلد أكثر تعقيدا حتى مما كانت عليه لدى التوقيع على اتفاق هافانا للسلام. فهناك ما لا يقل عن خمسة نزاعات داخلية جارية حاليا في كولومبيا، بل وتتصاعد. وهناك أربعة جماعات كبيرة مناهضة للحكومة تشارك في هذه النزاعات، والتي تضم، وفقا لوزارة الدفاع في كولومبيا، حوالي ١ ٠٠٠ مقاتل.

ونلاحظ من تقارير الأمين العام أن عدد المقاتلين السابقين الذين حملوا السلاح مرة أخرى بنهاية عام ٢٠١٨ بلغ قرابة ٢ ٠٠٠ مقاتل، بمن فيهم خمسة من كبار القادة العسكريين وعدد كبير من القادة الميدانيين. وفي هذه الحالة الشديدة الحساسية، من المهم للغاية استعادة الثقة في عملية السلام بين أولئك الذين أوفوا بالتزاماتهم بموجبها بحسن نية.

وبصفتنا أصدقاء لكولومبيا، علينا أن نكون صريحين وأن نقول إن المجتمع الدولي والأمم المتحدة ومجلس الأمن يتوقعون

من الإدارة الكولومبية الحالية التقيد الصارم بالتزاماتها بموجب اتفاقات السلام النهائية. وبطبيعة الحال، نشعر بالارتياح تجاه تقييم الأمين العام ومفاده أن القيادة السياسية ملتزمة بعملية السلام، ولكننا ندعو إلى إحراز مزيد من التقدم. وثمة حاجة إلى تعزيز التقدم المحرز والاستفادة منه من خلال التشاور مع الأطراف الموقعة على الاتفاق في كل مرحلة. ومن دون ذلك، لن يكون من الممكن وضع حد للنزاع المسلح.

في الختام، أود أن أؤكد مجددا أن مجلس الأمن قد أشار مرارا وتكرارا إلى أن كولومبيا مثال ممتاز على الكيفية التي يمكن، وينبغي، تقديم الدعم الدولي بها، وذلك من خلال التعاون الوثيق مع الحكومة المضيفة التي يجب أن تضطلع بالدور الرئيسي وتبني المجتمع ككل لموقف مسؤول. وما جعل تحقيق السلام في البلد ممكنا هو ما أبداه الشعب الكولومبي من امتلاك لزمام الأمور على الصعيد الوطني ورغبته في التوصل إلى حل سياسي مستدام. ونحن على ثقة بأن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، التي نؤيدها، ستواصل الإسهام في تنفيذ اتفاق السلام النهائي والاضطلاع بدور هام في تيسير إعادة إدماج الأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية في الحياة السلمية وفي الأنشطة السياسية.

السيد بيكستين دو بيتسويريفا (بلجيكا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أرحب بحضور السيد تروخيو، وزير خارجية كولومبيا، بيننا اليوم. وأود أن أتناول أربع نقاط.

أولا، ترحب بلجيكا بتجديد التزام الحكومة الكولومبية بعملية السلام. فهذه العملية تشكل فرصة فريدة للخروج من دوامة العنف وضمان حقوق الضحايا وتوليد زخم من أجل التغيير. وتشير العديد من المؤشرات إلى إحراز تقدم كبير، ويحق للبلد أن يفخر بإنجازاته. ويمثل وضع الصيغة النهائية للخطط الإنمائية الإقليمية خطوة هامة. إن عملية السلام في كولومبيا تشكل، دون مبالغة، مصدر إلهام حقيقي للعالم بأسره. وفي هذا السياق، فإن من دواعي القلق أن نلاحظ حدوث زيادة في التوتر والاستقطاب في الأشهر الأخيرة. ويمكن لاتخاذ بعض التدابير أن يخفف من حدة تلك التوترات. ويتبادر إلى ذهني بصفة خاصة تسريع عملية إعادة الإدماج الاجتماعي الاقتصادي وتعزيز الوصول بشكل أفضل إلى الأراضي وتوضيح مستقبل مناطق تجميع المقاتلين، وذلك في ظل المشاركة التامة للقوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي في المنتديات المنشأة بموجب ”الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم“.

ثانيا، تود بلجيكا أن توجه الانتباه إلى دور المرأة. فالجوانب الجنسانية الواردة في اتفاق السلام هي من بين أفضل الممارسات العالمية. وتدعو بلجيكا إلى تنفيذ الإجراءات المنصوص عليها في الاستراتيجية الوطنية لإعادة الإدماج المتعلقة بالمسائل الجنسانية والتعجيل بتشكيل اللجنة المشتركة بين القطاعات المعنية بأمن القيادات النسائية والمدافعين عن حقوق الإنسان.

كما يجب إيلاء اهتمام خاص لحماية حقوق الأطفال ومكافحة الانتهاكات المرتكبة ضدهم، مثل تجنيدهم واستخدامهم من قبل الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة.

وتتعلق النقطة الثالثة من بياني بالعنف المستمر ضد المدافعين عن حقوق الإنسان والقادة الاجتماعيين خارج المحيط الأمني. ونشجع السلطات الكولومبية بقوة على تأكيد وجود الدولة في جميع أنحاء أراضيها، بما في ذلك من خلال البرامج الاجتماعية. فهذه التدابير ستساعد أيضا في معالجة مسألة العنف ضد المقاتلين السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي. كما أن التقارير الواردة بشأن زيادة حالات التشريد القسري تبعث على القلق الشديد. ولذلك، نكرر النداء الذي أطلقته مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في تقريرها الأخير بشأن احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني من جانب جميع الأطراف.

وتتعلق النقطة الرابعة من بياني بالعدالة الانتقالية، التي تمثل حجر الزاوية في اتفاق السلام. وبغية تنفيذ ”الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام“ على أفضل وجه، يجب أن يكون القائمون عليها قادرين على العمل باستقلالية وبصورة مستقلة تماما. ولذلك، تؤيد بلجيكا الدعوة التي وجهها الأمين العام. ونحث جميع الأطراف المعنية على اتخاذ تدابير من أجل الاعتماد المبكر للقانون التشريعي المتعلق بتلك الولاية القضائية، وفقا لاتفاق السلام. وهذا أمر هام ليس بالنسبة لمصداقية الولاية القضائية الخاصة وسلطتها القانونية فحسب، بل أيضا لكفالة اليقين القانوني لأفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي والضباط العسكريين الذين مثلوا بالفعل أمام الولاية القضائية الخاصة أو يعتزمون القيام بذلك.

أخيرا، تشعر بلجيكا بالقلق إزاء الحالة في فنزويلا وتدرك أن لتلك الأزمة عواقب خطيرة على كولومبيا. ونرحب بالتضامن الذي أبداه الكولومبيون تجاه الأعداد الكبيرة من اللاجئين والمهاجرين القادمين من فنزويلا.

إن عام ٢٠١٩ بالغ الأهمية بالنسبة لبناء السلام في كولومبيا.

ونحن مقتنعون اقتناعا راسخا بأن التنفيذ الشامل لاتفاق السلام سيمكن المجتمع الكولومبي من تحقيق أهدافه بطريقة شاملة ومستدامة.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر الممثل الخاص كارلوس رويس ماسيو والسيدة روزا إميليا سالامانكا على إسهاماتهما القيمة للغاية في مناقشة اليوم. وأود أيضا أن أرحب ترحيبا حارا بمعالي الوزير كارلوس هولمس تروخيّو لحضوره في مجلس الأمن.

يمثل توقيع حكومة كولومبيا والقوات المسلحة الثورية لكولومبيا – الجيش الشعبي على الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم في عام ٢٠١٦ بداية لفترة تحول ناجحة للغاية. ومن الصعب الإشارة إلى مثال أكثر إشراقا لقصة نجاح على جدول أعمال المجلس. بيد أننا نرى أنه يلزم اتخاذ المزيد من التدابير للحفاظ على السلام الدائم. وفي حين أن العديد من الجوانب الإيجابية لا يمكن إنكارها ويبدو أنها لا رجعة فيها، مثل الانخفاض غير المسبوق في مستويات العنف والانتخابات الناجحة بمشاركة الحزب السياسي للقوة الثورية الشعبية البديلة، لا تزال هناك بعض التحديات قائمة. وندرك حق الرئيس دوكي ماركيس في الوفاء بالتزاماته التي قطعها تجاه أجزاء المجتمع غير الراضية عن اتفاق السلام، لكن عند القيام بذلك يجب عليه التأكد من أن الإجراءات المتخذة لن تلقي بظلالها على أساس العملية السياسية الهشة.

وتنظر بولندا إلى نظام العدالة الانتقالية في كولومبيا، بما في ذلك الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام، باعتباره حجر الزاوية في عملية السلام ونموذجًا يمكن أن يكون هاما في أجزاء أخرى من العالم. ونأسف لأنه بعد مرور سنتين على توقيع الاتفاق النهائي، لا تزال الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام تفتقر إلى القانون التشريعي. ونحث الحكومة والكونغرس وجميع الكيانات على اتخاذ إجراءات عاجلة للتوصل إلى توافق في الآراء من أجل اعتماد القانون التشريعي في أقرب وقت ممكن، تمشيا مع اتفاق السلام والتزامات كولومبيا الدولية. ويجب منح الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام جميع الأدوات السياسية والعملية اللازمة لأداء عملها بفعالية في ظل الاستقلال والحكم الذاتي.

وهذا يقودنا إلى تسليط الضوء على ضرورة إعادة الإدماج السياسي والقانوني والاجتماعي والاقتصادي لأفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي السابقين بشكل كامل لتهيئة الثقة في عملية السلام. وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة، لا تزال هناك حاجة إلى المزيد من الضمانات

لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان والقادة الاجتماعيين. وثمة دور واضح يجب أن تضطلع به اللجنة الوطنية المعنية بالضمانات الأمنية لضمان التركيز في خطط عملها.

ولا تزال ملكية الأراضي أمرا بالغ الأهمية في الحفاظ على تقدم عملية إعادة الإدماج. وللأسف، على الرغم من بدء خطوات لشراء قطع الأراضي في بعض المناطق، لا تمنح الأراضي لأعضاء القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي السابقين.

ونتطلع إلى إجراء الانتخابات المحلية السلمية في تشرين الثاني/نوفمبر، ونقدر العمل الذي يتعين القيام به من أجل ضمان عملية مستمرة. وكانت انتخابات العام الماضي هي الأكثر سلمية في التاريخ الحديث للبلد. ولذلك فإننا نعتقد أن السلطات المختصة ستستخدمها كمثال.

وبالإشارة إلى عدم استقرار الحالة الأمنية في المنطقة، بسبب الأزمة التي صنعها الإنسان في فنزويلا وأزمة الهجرة التي نجمت عن ذلك، نود مرة أخرى أن نتقدم بالشكر إلى السلطات والمجتمع في كولومبيا على السخاء بالإبقاء على الحدود والمنازل مفتوحة، على الرغم من الاضطرار إلى التعامل مع الصعوبات الخاصة التي تواجهها. ولا يوجد حل واضح لهذا المأزق، لكن كولومبيا مع غيرها من الجهات الفاعلة الإقليمية تضطلع بدور إيجابي وبناء.

وفي الختام، تدعم بولندا بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا وفريق الأمم المتحدة القطري. ونتطلع إلى مواصلة العمل مع ذلك الفريق المتفاني.

السيد دولاتر (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر بحرارة الممثل الخاص للأمين العام، السيد كارلوس رويس ماسيو على إحاطته الإعلامية، وكذلك على العمل الممتاز الذي قام به وفريقه في خدمة كولومبيا. وأود أيضا أن أشكر السيدة روزا إميليا سالامانكا، المديرة التنفيذية لمؤسسة الأبحاث الاجتماعية والاقتصادية على التزامها والتزام منظمتها. كما أود أن أرحب ترحيبا حارا بحضور معالي وزير خارجية كولومبيا، السيد كارلوس هولمس تروخيو غارسيا. ولحضوره معنا هنا أهمية خاصة ونقدره كثيرا.

إن كولومبيا تمر بنقطة تحول في تاريخها. بعد عامين عقب بدأ عملية نزع سلاح القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي، وإعادة إدماجها السياسي، في سياق عملية سلام تاريخية للبلد وللقارة والأمم المتحدة، ولا بد من النجاح في إتمام عملية إعادة الإدماج

وقد أكد الرئيس الكولومبي مراراً وتكراراً التزامه بتنفيذ الاتفاق النهائي لإنهاء الصراع وبناء سلام مستقر ودائم، وهو بالطبع نقطة رئيسية. نرحب بهذا الالتزام، وكذلك بالإرادة السياسية والطموح لبناء توافق واسع في الآراء، يجمع كل الاتجاهات السياسية، بما في ذلك الجهات الفاعلة السياسية التي تشكك في اتفاق السلام لعام ٢٠١٦. ونجاح النموذج – إن جاز لنا قول النموذج – في كولومبيا هو أيضًا مصدر لتوقعات المجتمع الدولي، الذي يقف بقوة إلى جانب كولومبيا في تلك العملية. وأود أن أذكر ثلاثة جوانب ذات أهمية بالنسبة لنا جميعا.

أولا، من الضروري الحفاظ على العدالة الانتقالية، والتي تقع في صميم عملية السلام الكولومبية. وعلى هذا النحو، فإن الاعتماد المبكر للقانون التشريعي بشأن الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام سيساعد تلك المؤسسة على تأكيد سلطتها الكاملة. وفي هذا المنعطف، فإننا ندعو جميع الأطراف السياسية الفاعلة إلى احترام القرارات التي اتخذتها تلك الولاية القضائية. وكما ذكر الممثل الخاص، أنجز الكثير من العمل بالفعل، مع العديد من الحالات قيد الاستعراض التي يرجح أن تتضمن أكثر من ٨٠٠ ٠٠٠ من الضحايا. وتواجه السلطات الكولومبية،

العالقة بين استياء جزء من السكان ومشاعر انعدام الأمن القانوني والمادي فيما بين المقاتلين السابقين، مهمة صعبة تتمثل في الحفاظ على روابط الثقة التي توحد جميع العناصر الفاعلة في عملية السلام وتعزيز هذه الروابط. ويتوقف نجاح النموذج الكولومبي عليها. ومن بين المسائل التي قد تثير القلق، أود أن أشير إلى عملية الإصلاح الدستوري؛ ومن الضروري التأكيد من جديد أنها ليست بأثر رجعي.

ثانيا، إن إعادة الإدماج الاقتصادي والاجتماعي هي العامل الأساسي الآخر لعملية سلام ناجحة ودائمة. وقد أحرز تقدم تحت قيادة المجلس الوطني لإعادة الإدماج للموافقة على مزيد من المشاريع الجماعية والفردية. ويتمثل التحدي الآن في تسريع التنفيذ الشامل لعملية إعادة الإدماج ومعالجة مسألة الحصول على الأرض. وبالتالي، فإن خطة مكتب المستشار السامي أرتشيلا جديرة بالثناء. ويتوقع أيضا تقديم إيضاحات بشأن مستقبل مناطق إعادة التجميع وإعادة الإدماج، والتي يجب أن يبت فيها بالاشتراك مع أعضاء القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي السابقين. وكما ذكرت آنفا، يجب أن تكون روابط الثقة، التي تعززها تلك المشاورات، محور جميع الجهود المبذولة.

ونشجع أيضا الحكومة الكولومبية على أن تدرج بالكامل بعد المساواة بين الجنسين فضلا عن دور الشباب في عملية إعادة الإدماج فعملية السلام لن تكتسب الشرعية إلا إذا مثلت تنوع وحيوية المجتمع المدني في كولومبيا، الذي تجسده السيدة سالامانكا تماما. وتسهم المشاريع التي تضطلع بها البعثة لتنفيذ جدول الأعمال المتعلق بالمرأة والسلام والأمن، وجدول الأعمال المتعلق بالشباب والسلام والأمن في تحقيق هذا الهدف أيضا.

أخيرا، وستكون هذه هي النقطة الأخيرة، يجب أن تكون الحالة الأمنية الهشة في مناطق النزاع السابقة موضع أولوية بديهية. وعلى الرغم من التدابير التي أعلنتها السلطات الكولومبية على مدى العامين الماضيين، لا يزال المدافعون عن حقوق الإنسان، وبخاصة النساء، فضلا عن المقاتلين السابقين، أهدافا رئيسية للجماعات الإجرامية. وفي إطار الجهود الجارية التي تبذلها السلطات الكولومبية، يبدو نشر الخدمات الحكومية الأساسية ضرورياً لتحقيق الاستقرار في المناطق المعنية. ومع اقتراب انتخابات المقاطعات والبلديات في تشرين الأول/أكتوبر المقبل، يجب اتخاذ التدابير اللازمة لكفالة أن تجري هذه الممارسة الديمقراطية في ظل أفضل الظروف الممكنة.

وأود أن أقول لوزير الخارجية تروخيو أن بلده يتخذ مساراً جديداً نحو السلام والمصالحة الوطنية، وهو فصل تاريخي في تاريخه. وإن ما يبديه من شجاعة وطموح يوما بعد يوم مصدر فخر لكولومبيا ومصدر إلهام للعالم بأسره. وفي هذا السياق، يحدونا الأمل في أن التحديات التي ما زال يتعين التغلب عليها، والتي ذكرت ثلاثة منها، سينظر إليها في المستقبل القريب على أنها إنجازات عظيمة حققتها الحكومة الكولومبية. وأيا كانت الصعوبات التي تُحابه في هذا المسار، تعلم كولومبيا أنه يمكنها دائما أن تعول على دعم الشقيقة فرنسا.

السيد وو هايتاو (الصين) (*تكلم بالصينية*): نرحب بوزير خارجية كولومبيا، السيد تروخيو غارسيا، في جلسة اليوم.

وفي الوقت الراهن، تعد الحالة العامة في كولومبيا مستقرة. إن عملية السلام قد أسفرت عن تحقيق نتائج مبكرة. وقد أحرزت المحاصيل البديلة والتنمية الريفية تقدما. وفي الوقت نفسه، لا يزال التنفيذ الكامل للاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وبناء السلام المستقر والدائم يواجه تحديات، الأمر الذي يتطلب من الأطراف الكولومبية والمجتمع الدولي بذل جهود دؤوبة مستمرة.

لقد عانت كولومبيا من حرب أهلية طويلة. ويتناول تنفيذ اتفاق السلام على نحو شامل العديد من المسائل، بما في ذلك السياسة والأمن والتنمية والتكامل الاجتماعي. ولذلك فهو مشروع على صعيد المنظومة. وتأمل الصين في أن تُعطي جميع

الأطراف في كولومبيا الأولوية لعملية السلام، وأن تواصل توسيع نطاق التوافق في الآراء، وتعزيز التنفيذ الكامل لاتفاق السلام، وتعزيز الحوار السياسي الشامل، والإسراع بإعادة الإعمار الاجتماعي – الاقتصادي من أجل تحقيق السلام والتنمية في نهاية المطاف.

وقد أحطنا علما بالآراء المتباينة التي ظهرت في الآونة الأخيرة من بعض الأطراف بشأن التشريعات الكولومبية المتعلقة بالآلية التي تُعرف باسم الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام. ونأمل أن تقوم الأطراف المعنية بتكثيف الحوار والتشاور لتسهيل حل هذه المسألة على نحو ملائم.

وتثني الصين على الممثل الخاص للأمين العام السيد رويس ماسيو، ورئيس بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا على أعمالهما. ويحدونا الأمل في أن تواصل البعثة أداء مهامها وفقا للولاية المسندة إليها، وأن تساعد الأطراف الكولومبية في تعزيز التواصل وبناء الثقة المتبادلة، ودفعها صوب تحقيق التآزر من أجل المشاركة في دفع عملية السلام قدما.

وتقف الصين على أهبة الاستعداد، بالتعاون مع أعضاء آخرين في مجلس الأمن، للإسهام في تعزيز عملية السلام الكولومبية وتحقيق السلام والاستقرار والتنمية الشاملة في كولومبيا مبكرا.

السيد دجاني (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أنا أيضا أن أرحب بوزير الخارجية الكولومبية، السيد كارلوس هولمس تروخيو غارسيا. إن وجود الوزير هو دائما، مرة أخرى، دليل على مواصلة كولومبيا لشراكتها مع الأمم المتحدة دعما للسلام الدائم.

وترحب إندونيسيا بالتزام كولومبيا المستمر، والذي أشار إليه بوضوح الرئيس دوكي ماركيس، لتنفيذ الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال السلام المستقر والدائم. وكما قيل مرات عديدة في هذه القاعة، يمثل الاتفاق فرصة للسلام الدائم في كولومبيا. وفي الواقع، فإن الاتفاق يعد أيضا مثالا إيجابيا بالنسبة لبقية العالم، بأنه يمكن إنهاء الصراعات من خلال الحوار والدبلوماسية. وفي ضوء ذلك، أود أن أتناول ثلاث مسائل: الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام، وإعادة الإدماج، والدعم الدولي.

أولا، إن الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام، جنبا إلى جنب مع هدفها المحدد، تمثل أحد العناصر الأساسية في اتفاق السلام. ومن المهم أن تحظى الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام بكامل الدعم والتعاون من جميع الأطراف المعنية. ويلزم أيضا احترام استقلالها وإدارتها الذاتية، والأحكام التي تخلص إليها، احتراما تاما. وما زلنا ندعم أعمال الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام، حيث أنها تضطلع بدور حاسم في تعزيز الوصول إلى العدالة والمصالحة الوطنية. ويحدونا الأمل في أن يُسن قريبا القانون التشريعي بشأن الولاية القضائية، وأن يُتخذ إجراء سريع بشأن هذه الممارسة الديمقراطية فيما بين السلطة التنفيذية والبرلمان لكفالة وضع هذا الأساس القانوني في أقرب وقت ممكن، بهدف حماية حقوق الضحايا وتوفير الأمن القانوني لجميع الأطراف المعنية.

ثانيا، إن إعادة الإدماج أمر أساسي لنجاح تنفيذ اتفاق السلام، ونشدد على ضرورة إحراز تقدم على جميع المستويات. ومن الضروري بالنسبة لنا أن نبين للمقاتلين السابقين الذين ألقوا أسلحتهم أن من مصلحتهم أن يكونوا على الجانب الصحيح من التاريخ. ويعد الوصول إلى المصادر القانونية للإيرادات والأراضي في صميم إعادة الإدماج بصورة فعالة. وفي هذا السياق، وكما أشار الأمين العام في تقريره (S/2019/265)، تعرب إندونيسيا عن سعادتها لأن حوالي ٩٤ في المائة من الأسر المعنية قد حصلت على استحقاقات مالية من برنامج استبدال المحاصيل غير القانونية.

واستناداً إلى تجربتنا السابقة، نعتقد أيضا أن إعادة الإدماج عملية طويلة تتطلب التحلي بالصبر، ولكن يتعين القيام بها في أسرع وقت ممكن، لتجلب الطمأنينة واليقين والأمل بالنسبة للمستقبل. وينبغي ألا تركز إعادة الإدماج على المقاتلين السابقين فقط، بل أيضا على المجتمعات المحلية المستقبلة، وليست هذه مسؤولية الحكومة المركزية فحسب، بل هي أيضا مسؤولية الحكومات الإقليمية والمحلية، وقادة المجتمعات المحلية، والمجتمع المدني وجهات أخرى.

ونرحب بالعديد من المشاريع التي أفاد بها الممثل الخاص والرامية إلى تعجيل عملية إعادة الإدماج. كما نقدر أيضا أن مشاريع إعادة الإدماج هذه تشمل المرأة، كما ذكرت السيدة سالامانكا. ونعتقد أن المرأة محرك مهم يكفل المصالحة. وهذه حقيقة مهمة. وبناء على تجربتنا، فإن عملية التعافي لا تنطوي فقط على الشعور بالأمن والسلامة، بل تشمل أيضا تطمينات محددة تتعلق بكسب الرزق والاعتقاد بأن هناك مستقبل أكثر إشراق ينتظرنا. ومع ذلك، فإن لكل بلد ومجتمع خصائصه وتقاليده المحددة، ونحن على ثقة بأن الحكومة الكولومبية تعرف ما هو أفضل لشعبها.

ثالثا، نود أن نشدد على الدعم الدولي. فبعد نصف قرن من الصراع، لن يكون تضميد جراح الحرب أمرا سهلا. ومن ثم، فإن الدعم المقدم من المجتمع الدولي المتحد ومن مجلس الأمن عامل مهم. ونعتقد أنه ينبغي أن تدعم المنظمات الدولية، بما في ذلك المؤسسات المالية والقطاع الخاص، الجهود الكولومبية المبذولة لتوطيد السلام. وهذا عامل مهم أيضا.

وفي الختام، لقد قطعت كولومبيا حتى الآن شوطا طويلا على الطريق نحو السلام. ومن المهم الآن أن تواصل السير على هذا الدرب، وأن تواصل جميع الأطراف القيام بدورها على نحو ملائم. إن وحدة مجلس الأمن تتسم بأهمية حيوية. ويجب أن نضمن جماعيا أن تمهد هذه الفرصة التاريخية الطريق أمام السلام الدائم في كولومبيا.

ولا بد لي أن أقول، سيدي الرئيس، أن اليوم ليس يوما حزينا.

السيد إيبو (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يرحب وفد بلدي بسعادة السيد تروخيو غارسيا، وزير الشؤون الخارجية في كولومبيا، الذي يعبر وجوده في جلسة اليوم عن التزام السلطات الكولومبية بعملية السلام.

ونهنئ الممثل الخاص للأمين العام، السيد رويس ماسيو، والسيدة روزا أميليا سالامانكا، ممثلة المجتمع المدني الكولومبي، على إحاطتيهما الإعلاميتين المتميزتين.

يحيط بلدي علما مع الارتياح بالنتائج المشجعة التي تحققت في تنفيذ الاتفاق النهائي الموقع في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ لإنهاء الصراع وبناء سلام مستقر ودائم. غير أن هذا الزخم الإيجابي ينبغي ألا يحجب التحديات المتبقية، كما وردت في تقرير الأمين العام، (S/2019/265)، فيما يتعلق بالمسائل الأمنية، وإعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي، والعدالة التقليدية.

فيما يتعلق بمسألة الأمن، لا يزال وفدي يشعر بالقلق إزاء عودة أعمال قتل القادة الاجتماعيين وأعضاء القوات المسلحة الثورية في كولومبيا – الجيش الشعبي والمدافعين عن حقوق الإنسان. وهذه الاغتيالات وغيرها من أشكال العنف الاجتماعي والسياسي تعرض للخطر التقدم المحرز في عملية السلام، الذي أتاح بصيصا من الأمل للملايين من الكولومبيين. ولذلك يحث بلدي السلطات الكولومبية على مضاعفة جهودها لزيادة تقليص مستوى العنف وضمان حماية أفضل للقادة وأعضاء الجيش الثوري الشعبي في المناطق المتأثرة بانعدام الأمن. بالإضافة إلى ذلك، وبالنظر إلى الانتخابات الإقليمية

والمحلية المقبلة، يرحب وفدي بإعادة تفعيل اللجنة الوطنية المعنية بالضمانات الأمنية، بغية وضع خطة شاملة للتدابير الرامية إلى ضمان حماية جميع المرشحين.

فيما يتعلق بإعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي، يرحب وفدي بالتدابير التي اتخذتها الحكومة الكولومبية لضمان حصول المقاتلين السابقين على ملكية الأراضي، وهو عنصر أساسي في عملية إعادة الإدماج في الاقتصاد. من المهم أيضا الإسراع بإجراءات الموافقة على المشاريع المدرة للدخل، وصرف الأموال لتلك المشاريع التي تمت الموافقة عليها بالفعل. وفي هذا الصدد، تدعو كوت ديفوار الجهات المانحة والشركاء الثنائيين إلى دعم الحكومة الكولومبية في تمويل ذلك البرنامج، الذي سيكون لنجاحه أثر إيجابي على عملية السلام. كما تحث السلطات الكولومبية على اتخاذ التدابير المناسبة لضمان إعادة الإدماج الاجتماعي للمقاتلين السابقين المجتمعين في مناطق التدريب وإعادة الإدماج، التي لن تعمل إلا في ١٥ أب/أغسطس.

فيما يتعلق بالعدالة الانتقالية، يؤيد وفدي التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام بشأن التدابير العاجلة التي يتعين على جميع أصحاب المصلحة اتخاذها من أجل الإسراع بوضع القانون التشريعي الذي ينظم الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام، وضمان توفير الموارد الكافية للولاية القضائية ليتسنى لها العمل بكفاءة واستقلالية.

في الختام، تشيد كوت ديفوار بالتزام وتفاني الأفرقة التابعة لبعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، وسائر وكالات الأمم المتحدة التي تعمل بلا كلل من أجل بناء السلام في كولومبيا. وتكرر الإعراب عن دعمها الكامل لعملية المصالحة الجارية حاليا، وتدعو جميع الأطراف الكولومبية إلى العمل معا للتغلب على جميع العقبات وبناء الثقة المتبادلة.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): نود في البداية أن نرحب بمعالي وزير خارجية كولومبيا، السيد كارلوس هولمس تروخيو، ونتمنى له إقامة ممتعه هنا في نيويورك.

تعرب جمهورية غينيا الاستوائية عن تأييدها التام والثابت لتنفيذ الاتفاق النهائي لإنهاء الصراع وبناء سلام مستقر ودائم الذي جرى التوقيع عليه في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، بهدف تحقيق حل للصراع وبناء سلام مستقر ودائم، وتؤيد أيضا عمل بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، والتركيز على ضمان إعادة إدماج المقاتلين السابقين التابعين للقوات المسلحة الثورية في كولومبيا – الجيش الشعبي، في الحياة المدنية، وكذلك ضمان الأمن الشخصي والمجتمعي. وتشجع غينيا الاستوائية أيضا حكومة كولومبيا على تنفيذ خطة ”السلام مع الشرعية“ التي تعتبر عنصرا أساسيا في عملية إعادة إدماج المقاتلين السابقين التابعين للقوات المسلحة الثورية في كولومبيا – الجيش الشعبي.

إن إعادة الإدماج الاجتماعي ركيزة أساسية لعملية السلام. ويمكن للمقاتلين السابقين الذين يشعرون بالعزلة عن المجتمع، وعدم توفر فرص اقتصادية واجتماعية أن ينتهي بهم المطاف إلى الاستيلاء على السلاح مرة أخرى، مما سيقوض جميع الجهود المبذولة على مر السنتين لتحقيق السلام في كولومبيا ويهدد بانهيارها حقا. وفي حين أن خطط العمل هامة وإيجابية للغاية، فلن يكون لها تأثير ألا بقدر ما يتم تنفيذها فعليا على أرض الواقع. وعدم وجود نتائج ملموسة قد يؤدي إلى تصاعد التوترات داخل المجتمع الكولومبي.

وتري غينيا الاستوائية أنه بالنظر إلى جميع الجهات الفاعلة والعناصر التي تشكل عملية السلام، من الطبيعي أن تظل هناك تحديات كثيرة على طريق تحقيق سلام فعال في جميع أنحاء الأراضي الكولومبية. ولهذا السبب، فإنها تدعو المجتمع الدولي إلى مواصلة دعم الحكومة والشعب والتعاون الوثيق معهما لتعزيز السلام والاستقرار والأمن هناك.

انسجاما مع هذا النهج، نهنئ الرئيس إيفان دوكي ماركيس على جهوده الصادقة لضمان تنفيذ الاتفاق النهائي. وفي آخر إحاطة إعلامية قدمها الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، السيد رويس ماسيو، في ٢٣ كانون الثاني/يناير (انظر S/8450)، أقر بالتقدم المحرز، بما في ذلك ”السلام مع الشرعية“، وهي خطة وضعتها الحكومة الكولومبية. ولهذا السبب تقدم جمهورية غينيا الاستوائية دعمها للرئيس دوكي وتشجعه على إعادة تأكيد التزامه بمواصلة عملية السلام في إطار برنامج حكومي أوسع نطاقا يركز على المساواة والشرعية، والأعمال التجارية الحرة.

إن الجانب القانوني عنصر رئيسي في عملية المصالحة وتحقيق الاستقرار في البلد. ولهذا السبب، يجب أن تبدأ الولاية القضائية الخاصة للسلام في العمل على أساس قانون تشريعي متفق عليه، لأن فشل أي عنصر من عناصر عملية السلام في العمل على النحو الصحيح يمكن أن يعرض للخطر العملية برمتها. وتمثل أعمال جيش التحرير الوطني عقبة رئيسية أمام العملية، وندعو الحكومة وجيش التحرير الوطني إلى استئناف مفاوضاتهما والاتفاق في أقرب وقت ممكن على تحديد وقف إطلاق النار. ويجب على جيش التحرير الوطني أن يمتنع عن أي أعمال عنف ضد السكان وأن يتخذ خطوات تدل على التزامه بالتوصل إلى حل سلمي، بدءا بإطلاق سراح جميع الرهائن الذين يحتجزهم.

نود أن نختتم بياننا بالإعراب عن تقديرنا للعمل الداعم النبيل الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا لضمان إعادة إدماج الشباب، ونثني على جهودها في هذا الصدد.

السيد ماتجيلا (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا لتوجيهاتكم، سيدي الرئيس، لن اشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية، ولكني سأشارك جيراني في الترحيب بوزير الخارجية في المجلس.

إن الإحاطة الإعلامية والتفاصيل التي قدمها الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، السيد كارلوس رويس ماسيو، خففت لدى البعض منا من حدة الماضي الأليم في جنوب أفريقيا والعمليات المماثلة جدا والجارية حاليا في كولومبيا. وهذا هو السبب الذي يجعلنا نتعهد بتقديم أقصى دعمنا لكارلوس وأعضاء فريقه في تنفيذ الولاية التي أوكلها إليهم المجلس للمساهمة بتواضع في عملية السلام في كولومبيا.

إن توطيد السلام بعد عقود من الصراع وعدم الثقة ليس بالمهمة السهلة. ونود أن نشيد بجهود الحكومة الكولومبية في سعيها إلى معالجة مسائل من قبيل الضمان الاجتماعي، وتقديم الخدمات الأساسية والتنمية الزراعية والريفية، فضلا عن توفير الفرص الاقتصادية، والحماية القانونية، ولا سيما للمقاتلين السابقين وأعضاء القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الزيارات والتعاقدات التي قام بها مسؤولون رفيعو المستوى في الحكومة الكولومبية، بمن فيهم الرئيس إيفان دوكي ماركيس، إلى المناطق الإقليمية المخصصة للتدريب وإعادة الإدماج تمثل تطورا إيجابيا. ونود أيضا أن نشيد بجهود المقاتلين السابقين في الإسهام في عملية السلام. وتشكل المبادرات التي تعزز مهاراتهم وتوفر فرصا للمجتمعات المحلية الأوسع نطاقاً التي يعيشون فيها خطوات إيجابية نحو إعادة إدماجهم في المجتمع الكولومبي وإسهامهم في الاقتصاد. ومع ذلك، هناك العديد من التحديات التي ينبغي معالجتها للمضي قدما.

وتؤيد جنوب أفريقيا تأييدا كاملا ”الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم“ الذي وقعت عليه الحكومة والقوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي في عام

٢٠١٦. ونشيد بالتقدم المحرز في تنفيذه، بما في ذلك على صعيد عملتي تسريح وإعادة إدماج الأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي. ونود أن ندعو إلى التنفيذ الكامل لاتفاق السلام والقانون التشريعي للولاية القضائية الخاصة من أجل السلام، وفقا لأحكام الاتفاق.

ونتفق مع الأمين العام في أن عملية السلام في كولومبيا تمر بمرحلة حاسمة، وأن تنفيذ الاتفاق لا يزال في صلب الحالة في كولومبيا. ونحيط علماً بقرار الرئيس دوكي إجراء عملية استعراض للولاية القضائية الخاصة من أجل السلام، والتي أشار إلى أنها قد تكون فرصة للتوصل إلى توافق وطني في الآراء بشأن العدالة الانتقالية في كولومبيا. ويؤمل ألاّ تؤدي هذه العملية إلى زيادة حدة التوتر في البلد. ومن المهم تكثيف الجهود الرامية إلى تخفيف حدة التوترات ومعالجة عمليات إعادة الإدماج وتبديد مخاوف المقاتلين السابقين، ولا سيما فيما يتعلق بالضمانات القانونية والأمنية. إذ تشكل الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام عنصرا حيويا من عناصر الاتفاق، وقد يقوض أي مزيد من التأخير في تنفيذها الآفاق السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية لكولومبيا.

لقد استندت عملية المصالحة وإعادة الإعمار في جنوب أفريقيا إلى إنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة، التي أتاحت فرصة لتيسير المصالحة بين الجناة وضحايا هذه الانتهاكات لحقوق الإنسان. وعلى حد تعبير دستورنا، تسمح العملية التي تضطلع بها اللجنة بأن يختلج صدورنا

”شعور بالحاجة إلى الفهم لا إلى الانتقام، والحاجة إلى الجبر لا إلى الثأر، والحاجة إلى أوبونتو لا إلى الإيذاء“.

وكانت هذه العملية أساسية في التوطيد الطويل الأمد للحرية التي حصلنا عليها بشق الأنفس في جنوب أفريقيا. وفي هذا السياق، نؤيد البيان الذي أصدرته في ١١ آذار/مارس بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، وأبرزت فيه أهمية الحفاظ على المكاسب التي تحققت بفضل عملية السلام من خلال ضمان حقوق الضحايا. وينبغي أن نكون حازمين في تهيئة الظروف المؤاتية لعمل الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام على نحو حر وكامل في إطار اتفاق السلام. ولذلك، تدعو جنوب أفريقيا جميع الأطراف إلى احترام الآليات والأطر المقررة دستوريا لمساعدة عملية الانتقال السياسي والقضائي.

وفي سياق كفاحها للتغلب على عقود من الانقسام وانعدام الثقة، وسعياً منها إلى بناء مستقبل أفضل للجميع، حظيت جنوب أفريقيا بدعم كبير من المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، فإن دعم عمل الأمم المتحدة من خلال الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، فضلا عن وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، والمجتمع المدني والشركاء الدوليين، لا يُقدر بثمن. ونحث الأعضاء والشركاء الدوليين على دعم وتشجيع شعب كولومبيا في الحفاظ على اتفاق السلام وتنفيذه بالكامل من أجل معالجة شواغل الضحايا وحقوقهم وتوفير إمكانية اللجوء إلى القضاء والحصول على تعويضات وضمانات عدم التكرار وإقامة حوار شامل للجميع ومفاوضات سلمية لحل جميع المسائل المعلقة في كولومبيا.

السيد العتيبي (الكويت): نرحب بحضور معالي وزير خارجية كولومبيا معنا في هذه الجلسة.

نجتمع اليوم ونحن على مشارف الذكرى السنوية الثالثة على توقيع اتفاق السلام الكولومبي، ذلك الاتفاق الذي أنهى نزاعاً داميا دام لما يزيد على ٥٠ عاما وخلف العديد من القتلى والجرحى والمفقودين. ومنذ توقيعه وحتى يومنا هذا، استطاعت الحكومة أن تحقق العديد من النجاحات والمكاسب الوطنية التي ستُلقي من دون شك بظلال إيجابية على الأوضاع في كولومبيا بشكل عام. إلا أن اتفاق السلام ما زال يواجه تحديات جمة، تستدعي تضافر جهود أطراف الاتفاق في سبيل المحافظة على تلك النجاحات والبناء عليها، وصولاً إلى التنفيذ الكامل

للاتفاق. وبناء على ما تقدم، أود أن أركز باختصار على ثلاث نقاط أساسية.

أولا، إعادة الإدماج الاقتصادي والاجتماعي: نثمن جهود الحكومة الكولومبية في عملية إعادة الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للأفراد السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي، وذلك من خلال الخطط والمبادرات والمشاريع الجماعية والفردية التي أُقرت من قبل المجلس الوطني للسياسة الاقتصادية والاجتماعية، متطلعين إلى تحقيق أهداف عملية إعادة الإدماج ضمن النطاق الزمني المحدد، ومتطلعين أيضاً إلى تسريع عملية إعادة الإدماج عن طريق توفير الضمانات القانونية والأمنية اللازمة للأفراد السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي، مع إدراكنا التام لحجم التحديات المتعددة التي تواجه تنفيذ اتفاق السلام.

ثانيا، الحالة الأمنية: يساورنا القلق إزاء استمرار أعمال القتل والعنف والتهديد المرتكبة بحق القيادات المجتمعية والناشطين في مجال حقوق الإنسان وقادة مجتمعات الشعوب الأصلية، والتي تتطلب مواجهتها مزيداً من الجهود من قبل كل من الحكومة الوطنية والمنظمات الإقليمية والمحلية ومنظمات المجتمع المدني. ونشيد هنا بالاتفاق المعنون ”من أجل الحياة“ المبرم بين الحكومة الكولومبية ومنظمات المجتمع المدني، والذي من شأنه توفير الضمانات الأمنية للمجتمعات المحلية والمدافعين عن حقوق الإنسان والقيادات المجتمعية. ونتطلع إلى إصدار القانون التشريعي للولاية القضائية الخاصة من أجل السلام، وذلك وفقا للأطر الدستورية في أقرب وقت ممكن، باعتباره الركيزة الأساسية التي يتم من خلالها بناء الثقة المطلوبة، تحقيقاً لتهيئة الأجواء الأمنية والسياسية المناسبة لاستكمال تنفيذ اتفاق السلام بكافة أبعاده، ترسيخاً لمبدأي العدالة وعدم الإفلات من العقاب.

ثالثا، جهود بعثة الأمم المتحدة للتحقق: نشيد بالجهود المتواصلة التي ترمي إلى تعزيز عملية السلام التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، بقيادة الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة التحقق، وبالتعاون مع السلطات الوطنية والإقليمية المحلية والمنظمات المدنية والدولية، بالإضافة إلى القطاع الخاص. ونشيد كذلك بدور البعثة تجاه إشراك فئة الشباب والمنظمات الشبابية، عن طريق إدراج منظور شبابي في أنشطتها، والذي لمسناه في العديد من المبادرات والحوارات التي تطلقها البعثة خاصة تجاه إعادة عملية الإدماج. كما لا يفوتني التأكيد على دور المرأة في تنفيذ اتفاق السلام الكولومبي وخطة التنمية الوطنية في بناء السلام والمصالحة.

وفي الختام، نشيد بالمبادرات المتخذة من قبل حكومة الرئيس دوكي لمواصلة تنفيذ اتفاق السلام. ونجدد، لمعالي وزير خارجية كولومبيا، دعمنا الكامل لعملية السلام التي أصبحت قصة نجاح باهرة بجهوده، وعاكسة لعزيمة وإصرار الشعب الكولومبي الصديق.

السيد سينغر ويزينغر (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلم بالإسبانية*): يشرفنا حضور الوزير تروخيو غارسيا معنا مرة أخرى في المجلس. ونشكر أيضا السيد كارلوس رويس ماسيو والسيدة روزا إميليا سلامانكا على إحاطتيهما الإعلاميتين.

اسمحوا لي أن أبدأ بإعادة تأكيد اهتمام الجمهورية الدومينيكية ودعمها لعملية السلام في كولومبيا، وأشيد بعزم وتضحية الشعب الكولومبي في تلك العملية. ومنذ توقيع الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وبناء سلام مستقر ودائم، كانت كولومبيا مثالاً للسلام. وبعد مرور عامين على توقيع هذا الاتفاق التاريخي، أنهى الكولومبيون أكثر من نصف قرن من أعمال العنف، وأجروا انتخابات سلمية وشاملة، وأنشأوا مؤسسات العدالة الانتقالية.

ونشيد بجهود الحكومة الكولومبية للنهوض بعملية إعادة إدماج المقاتلين السابقين الذين ألقوا أسلحتهم. ونريد أن نقر بالتقدم والتحديات في الفترة المشمولة بالتقرير، خاصة فيما

يتعلق بإعادة تنشيط الآليات المؤسسية التي تسعى إلى ضمان الأمن في جميع أنحاء الأراضي الكولومبية. ومع ذلك، فإننا نفهم وجود حاجة إلى التنفيذ السريع لبعض الأحكام التي تنظم إعادة دمج المقاتلين السابقين. وحتى الآن، بلغ تنفيذها ٢٠ في المائة على الأقل.

وفي هذا الصدد، فإن تنفيذ الأحكام الجنسانية فيما يتعلق بإعادة الإدماج وضمان أمن المرأة، على النحو المنصوص عليه في اتفاق السلام، أمر بالغ الأهمية. ولتحقيق هذه الغاية، هناك حاجة إلى توفير الموارد المالية والتقنية المطلوبة في خطة التنمية الوطنية، والتنفيذ الفوري للإجراءات المتعلقة بالجوانب الجنسانية في سياسة إعادة الإدماج الوطنية، بما في ذلك التدابير الرامية إلى إعادة الإدماج الاقتصادي للمقاتلات السابقات. وعلى نفس المنوال، من الضروري توفير الحماية للقائدات والمدافعات عن حقوق الإنسان اللائي يتعرضن للهجمات والتهديدات. وفي هذا الصدد، ندعو حكومة كولومبيا إلى التعجيل بتنفيذ البرنامج الشامل لأمن القائدات والمدافعات عن حقوق الإنسان.

إننا ندعو السلطات إلى مراعاة أن التضحية الاقتصادية الفورية اللازمة لإعادة الإدماج، وإن لم تكن ضئيلة، ستكون لها تداعيات في الأجلين المتوسط والبعيد، على الرخاء الاقتصادي والتماسك الاجتماعي للمجتمع الكولومبي. لذلك، فإننا نشجع على النظر في المقترحات والحلول البديلة التي سيتم طرحها في المشاورات مع المقاتلين السابقين الذين يعيشون داخل المناطق الإقليمية الأربع والعشرين للتدريب وإعادة الإدماج. ومن المتوقع أن تظل تلك المناطق والمساعدات الغذائية والصحية الشهرية للمقاتلين السابقين مستمرة حتى الصيف. ونحن على ثقة من أن القرارات المتخذة بشأن تلك التدابير لفترة ما بعد شهر آب/أغسطس ستستند إلى الآثار الإيجابية التي واجهتها والتحديات المقبلة. ومن الضروري تقييم مشاريع إعادة إدماج المقاتلين السابقين المقترحة في إطار اتفاق السلام حتى نتمكن من تحديد مدى التقدم المحرز وحجمه. ومن المهم أيضًا أن تأخذ أي عملية إدراج في الحسبان آلام المقاتلين السابقين في الميدان ومصادر الدخل البديلة.

ونحن نفهم أن الاندماج السياسي والقانوني والاجتماعي والاقتصادي للأعضاء السابقين في ثورة القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي، أمر ضروري. وإننا على ثقة من أن المسائل المتعلقة بملكية الأراضي ستُعالج بشكل مناسب، لأن ذلك هو جوهر إعادة الإدماج بشكل فعال. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم اغتيال ١٢ عضوًا سابقًا في القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي، مما يجعل العدد الإجمالي لاغتيالات تلك المجموعة يصل إلى ٩٩ منذ توقيع اتفاق السلام النهائي. وتقع على عاتق الدولة مسؤولية تحديد المسؤولين عن تلك الاغتيالات وتقديمهم إلى العدالة.

وينطبق الأمر نفسه على تهديدات وقتل القادة الاجتماعيين والمدافعين عن حقوق الإنسان. وتستحق هذه الحالة الإشارة إليها والمتابعة عن كثب. ونحن نشجع الدولة على معالجة هذه الحالة من خلال وجودها في أكثر المناطق تضرراً والحفاظ على الحوار مستمرا مع المجتمع المدني، من خلال اللجنة الوطنية المعنية بالضمانات الأمنية. إن العمل بشأن هذه المسألة يشكل أيضا السبيل لضمان إجراء انتخابات سلمية وحرة على المستوى المحلي في شهر تشرين الأول/أكتوبر وألا تشوبها أعمال عنف.

ومن المهم للغاية مراعاة الأحكام الجنسانية الواردة في اتفاق السلام، ولا سيما مسألة إعادة إدماج المرأة وضمانات الأمن. ونتشاطر الشواغل التي أعرب عنها عنصر التحقق الدولي فيما يتعلق بالتركيز على الجانب الجنساني المنصوص عليه في اتفاق السلام، ونرحب بالتزام نائب رئيس كولومبيا بالنظر في ذلك التقرير.

ونشيد أيضا باعتماد بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا استراتيجية لتنفيذ القرارين ٢٢٥٠ (٢٠١٥) و ٢٤١٩

(٢٠١٨)، مع التركيز على دور الشباب في إعادة الإدماج وضمان الأمن. إنه اعتراف رسمي بالدور الرئيسي الذي يقوم به الشباب في تعزيز السلام. وينبغي أن تكون هذه الاستراتيجية مصدر إلهام للبعثات الأخرى في جهودها الرامية إلى إنهاء النزاعات وبناء السلام.

ونشجع جميع الأطراف على دعم العمل المهم للولاية الخاصة من أجل السلام، لتعزيز الوصول إلى العدالة وتحقيق المصالحة الوطنية في كولومبيا، التي تشكل أيضا تعبيرا عن الضمانات القانونية الممنوحة لأولئك الذين ألقوا سلاحهم. ونؤكد أيضًا الحاجة إلى الحفاظ على استقلالية الولاية الخاصة من أجل السلام وآليات العدالة الانتقالية الأخرى، وكذلك الحفاظ على الأمن القانوني للجناة، وتجنب التطبيق بأثر رجعي لأحكام معينة على حساب من يثقون شرعياً في الولاية.

أخيرًا، فإننا ندعو المجتمع الكولومبي إلى تجنب الاستقطاب في النقاش العام بشأن تنفيذ اتفاقات السلام، والامتناع عن الخطابات الاستفزازية والعدوانية، ورفض تعبير قلة قليلة عن الكراهية والشقاق، وتبني المغفرة والمصالحة وسيادة القانون. إننا نشيد بشعب وحكومة كولومبيا على المثال الذي ضرباه في العملية التي يسعدنا دعمها اليوم.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل ألمانيا.

يعتبر أخذ الكلمة في آخر المناقشة ميزة لأنه يتيح للمرء الاستماع إلى كل من تكلم قبله. وانطباعي فيما يتعلق بكولومبيا هو أن هناك موقفا موحدا داخل المجلس، ليس فقط فيما يتعلق بالدعم الكامل لعملية تنفيذ السلام، ولكن أيضا بوجود إجماع إزاء شواغلنا.

أود أن أبدأ باقتباس كلمة الممثل الخاص للأمين العام رويس ماسيو، الذي قال في بيانه إن كولومبيا لا تزال مصدر إلهام لجميع أولئك الذين يعملون على تسوية النزاعات الأخرى. ولا يزال هذا صحيحًا، ونود أن نشيد بحكومة كولومبيا لما قامت به في ظل ظروف صعبة للغاية، حيث أنها استقبلت ١,٣ أو ١,٤ مليون لاجئ من فنزويلا.

وستواصل ألمانيا دعم كولومبيا من أجل بناء مجتمع شامل للجميع. وسنقوم بذلك على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف، ومع الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء، وكذلك من خلال توفير الأموال لصندوق بناء السلام.

ويمكنني أن أكون مختصرا في ملاحظاتي لأننا نؤيد تقرير الممثل الخاص للأمين العام وتوصياته المتعلقة بتوطيد عملية السلام، التي نضم صوتنا بشأنها إلى صوت من يجلسون إلى هذه الطاولة. فقبل أخذ الكلمة مباشرة، أشار ممثل الجمهورية الدومينيكية إلى مدى أهمية تطبيق الولاية الخاصة من أجل إحلال السلام، واعتماد القانون النظامي، وتوفير اليقين القانوني وتطبيق عدم رجعية القوانين.

وفيما يتعلق بالحالة الأمنية، أود أن أضم صوتي إلى أولئك الذين أشاروا إلى مدى أهمية أن تكون مؤسسات الدولة موجودة في جميع أنحاء البلد حتى يكون هناك أمن وأمان لجميع ممثلي المجتمع المدني والأخصائيين الاجتماعيين وقادة المجتمع المحلي، وقادة السكان الأصليين والمدافعين عن حقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، وفيما يتعلق بإعادة إدماج الأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي، أود أن أضم صوتي إلى أصوات الذين أعربوا عن مدى أهمية ذلك.

وأود أن أشير إلى نقطة خاصة. فمتابعة لما قاله السفير الإندونيسي وآخرون، يُعد اتفاق السلام نموذجيا فيما يخص الأحكام المتعلقة بالشؤون الجنسانية. وأود أن أكرر ما قالته السيدة سالامانكا، وهو أن الاستثمار في المرأة يؤتي ثمار السلام. كما أود أيضا أن أضيف إلى ذلك. فقد قال السيد سينغر

ويزينغر لتوه أن الاستثمار في الشباب يعني أيضا الاستثمار في السلام.

وفيما يتعلق بالأحكام المتعلقة بالشؤون الجنسانية، لا يزال هناك عدد من التحديات، مثل إدماج المقاتلات السابقات، والعوائق التي تحول دون مشاركة المرأة في العملية السياسية، والمخاطر الأمنية للنساء المدافعات عن حقوق الإنسان. وتواجه النساء والقيادات الاجتماعية أيضا العديد من التحديات الأمنية. وثمة نقطة أخرى مهمة جدا تناولتها السيدة سالامانكا وهي العنف الجنسي في حالات النزاع والمساءلة. ولذا تُعد التعويضات مهمة جدا.

وكما قلت، حققنا قدرا كبيرا من التقدم. ولدي سؤال واحد أوجهه للسيدة سالامانكا. فأتساءل عما إذا كان لديها تدابير ملموسة – ربما كثمرة دانية القطوف – يمكن للحكومة تقديمها لمساعدة المرأة.

وأستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

وأعطي الكلمة لوزير خارجية كولومبيا.

السيد تروخيّو غارسيا (كولومبيا) (*تكلم بالإسبانية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة. وأشكر أيضا السيد كارلوس رويس ماسيو، الممثل الخاص للأمين العام لكولومبيا، على إحاطته الإعلامية. وأرحب ترحيبا حارا بروزا إميليا سالامانكا، وأشكرها على الملاحظات التي تشاطرتها معنا اليوم.

وبالمثل، أود أن أشكر أعضاء مجلس الأمن على استعدادهم المستمر لحضور الاجتماعات غير الرسمية والاستماع إلى أفكار بشأن الحالة في بلدي، وهذا مفيد لأنه يساعد في تعزيز زيادة فهم التحديات التي تواجه كولومبيا والتدابير التي يجري اتخاذها. وأشكرهم على إتاحة الوقت للاستماع إلي وأنا أوضح أهم التحديات التي نواجهها، والتي يجب أن يُنظر إليها بطبيعة الحال، من منظور شامل عند تحليل التزام الرئيس دوكي بتنفيذ الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وبناء السلام المستقر والدائم.

إننا نقدر حقيقة أن الأعضاء قد استمعوا، على سبيل المثال، إلى أنه فيما يتعلق بالمحاصيل غير المشروعة تواجه الحكومة التحدي التالي. في عام ٢٠١٢، كانت مساحة المنطقة الخاضعة لزراعة المحاصيل غير المشروعة تبلغ ٠٠٠ ١٠٢ هكتار. وفي عام ٢٠١٠، كانت تبلغ ٠٠٠ ٦١ هكتار. وفي العام الذي تلاه، عندما بدأت إدارة الرئيس السابق بلغت ٠٠٠ ٦٣ هكتار. وفي عام ٢٠١٧ أي السنة التي سبقت مباشرة بدء إدارة الرئيس دوكي بلغت مساحة المنطقة المشمولة بالمحاصيل غير المشروعة ٠٠٠ ١٧١ هكتار. وفي الأشهر التي أعقبت تولي الرئيس دوكي السلطة، بلغ عدد هكتارات المحاصيل غير المشروعة أعلى رقم سجل في كولومبيا على الإطلاق وهو ٠٠٠ ٢٠٠ هكتار، ومن الجلي أنه تطلب بذل جهود كبيرة من جانب كولومبيا.

وأشكر الأعضاء على الاستماع إلى تفاصيل التحدي الرئيسي لبلدي – أزمة الهجرة الإقليمية غير المسبوقة، والتي لها أيضا آثار على الصعيد العالمي. ونتناولها اليوم بروح التضامن والمشاعر الإنسانية. ونحن ممتنون عميق الامتنان لاستضافة ١,٣ مليون من الإخوة والأخوات الفنزويليين.

وأود أن أؤكد مجددا التزام الرئيس إيفان دوكي بتنفيذ الاتفاق الذي وقعته الحكومة السابقة والقوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي. ويرتبط تحقيق أهداف ميثاق كولومبيا – ميثاق الإنصاف، وخارطة الطريق التي اقترحها الرئيس دوكي على حكومته – ارتباطا وثيقا باستقرار الأراضي وتعزيز التعايش السلمي. إن تنفيذ الاتفاق الموقع في عام ٢٠١٦ مع العصابات التابعة للقوات المسلحة الثورية جزء من الخطة التي وضعتها الحكومة الوطنية للتحرك في هذا الاتجاه. وتشير إلى ذلك أيضا ”خطة السلام في إطار الشرعية“ التي يذكرها الأمين العام بإيجابية في تقريره (S/2019/265).

إن تنفيذ الاتفاق التزام تعهدت به حكومة الرئيس إيفان دوكي بعزم أكيد. وللوفاء بهذا الالتزام، اتُخذت تدابير مختلفة وتُتخذ إجراءات محددة، يُعترف بكثير منها في التقرير المعروض علينا اليوم. بيد أن الأمين العام يبين أيضا أن عملية السلام في كولومبيا تمر بمنعطف حاسم. ومع ذلك نعتبر هذا المنعطف فرصة، وننظر إليه بتفاؤل، رغم أننا ندرك أن بعض أصعب المهام في توطيد السلام لا تزال ماثلة أمامنا. وتفاؤلنا ينبع من صلابة التزامنا، واستعدادنا الدائم للدخول في حوار مع جميع الجهات المعنية، واقتناعنا بأنه لا يمكن بناء توافق الآراء في خضم الخلافات، كما ينبع خصوصا من الثقة في مؤسساتنا.

إن حكومة كولومبيا تقدر العمل الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة للتحقق، والتي تشمل ولايتها جانبين لهما أهمية بالغة من جوانب تنفيذ الاتفاق: أولا، إعادة إدماج الأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي، في الحياة المدنية، وثانيا، تقديم الضمانات الأمنية إلى من يشاركون في بناء السلام، بمن فيهم المدافعون عن حقوق الإنسان وقادة الحركات الاجتماعية أو السياسية. وفي هذا الصدد، اسمحوا لي أن أطرح بعض الملاحظات.

فبالإضافة إلى التقدم المحرز في إعادة الإدماج السياسي للقوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي، والتي لا يشغل فقط حزبها السياسي مقاعد في الكونغرس، ويشارك في عملية وضع القوانين، كما سيشارك في الانتخابات الإقليمية والمحلية في تشرين الأول/أكتوبر المقبل، بل أُحرز تقدم أيضا في مجال إعادة الإدماج الاقتصادي والاجتماعي. ويعرب الأمين العام عن قلق مشروع بشأن الحاجة إلى المضي قدما على نحو أكثر فعالية في مختلف العمليات، ولا سيما فيما يتعلق بتوفير السلع والخدمات العامة في مختلف الأقاليم. وفي هذا الصدد، طُرحت عملية تخطيط وميزنة دقيقة، الأمر الذي أتاح مواءمة وتركيز الإدارة المؤسسية حول خارطة طريق واحدة مما سيكون له أثر أكبر في وقت أقل دون ما شك. وسنكثف جهودنا الرامية إلى تهيئة الظروف التي تسمح للمقاتلين المسرحين بالاضطلاع بخططهم في المستقبل والمساهمة في تنمية مجتمعاتهم المحلية، والبقاء على الجانب الصحيح للقانون.

ويتمثل المعلم الهام في هذا الاتجاه في إنجاز وتوقيع ١٤ من بين ١٦ من برامج التنمية الإقليمية، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مما يعني بالتالي إتمام جميع البرامج الواردة في أحكام الاتفاق النهائي. وهذه البرامج سوف تفيد ٦,٦ مليون كولومبي في ١٧٠ من البلديات التي كانت الأكثر تضررا من العنف والفقر في الماضي. وأحرز تقدم أيضا في الموافقة على مشاريع إنتاجية للمسرحين، في حدود مبلغ ٦,٢ مليون دولار؛ وتم تسجيل ١٢ ٧٤٣ شخص في نظام الضمان الاجتماعي والصحة لدينا، وسُجل ٩ ٩٤٦ من السكان للحصول على معاشات تقاعدية، وتوفرت وظائف لـ ١ ٠٥٣ شخص في القطاعين العام والخاص، فضلا عن الدعم الاقتصادي الذي سيعود بالفائدة على ١٢ ٧٥٠ من السكان بما مجموعه حوالي ٥٨,٥ مليون دولار. تلك هي بعض الجهود الكثيرة المبذولة.

وهناك حاليا ٣ ٥٣٧ من الأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي و ٧ ٠٧٤ أسرة تم تسكينهم في المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج، التي تعتبر مراكز تنسيق لتسهيل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وعلى النحو المتوخى في اللوائح الصادرة في عام ٢٠١٧، تنتهي صلاحية ذلك الإطار في آب/أغسطس. غير أن ذلك ينبغي ألا يثير أي شكوك. وعلى الرغم من أن تلك المناطق اعتبرت مؤقتة دائما، فإن التزام الحكومة الوطنية بتوفير ظروف مستقرة وثابتة للأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية ليس مؤقتا. وهذا ما أكده الرئيس إيفان دوكي في حوار مباشر معهم ومع أسرهم في الزيارات الثلاث التي قام بها إلى مناطق بوندوريس وسان خوسيه دي أورينتي ولا فيلا، حيث تعرف مباشرة على مخاوف وتوقعات الأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي، وأكد مجددا استعداد الحكومة للعمل معهم يدا بيد، من أجل بناء الفرص للتقدم وفقا للقانون.

وانتهاء الإطار القانوني للمناطق الإقليمية سيجري التعامل معه من خلال استراتيجية تشمل، في جملة أمور، دمجها في إدارة استخدام الأراضي. وفي حالة تعذر ذلك، سيجري تحديد بدائل لنقل الأفراد المسرحين، وسيستمر توفير الاستقرار والأمن القانوني والمادي وتقديم المؤن والخدمات، وتهيئة الظروف للمبادرات الإنتاجية وإيجاد فرص العمل.

وتتفق حكومة كولومبيا مع الأمين العام فيما يتعلق بحجم التحديات التي نواجهها في ضمان الأمن المادي للأشخاص المشاركين في عملية إعادة الإدماج والقادة الاجتماعيين والمجتمعات المحلية في بعض بلديات البلد. واحتواء مختلف مظاهر العنف يمثل أحد التحديات الرئيسية التي تواجهها المجتمعات التي تمر بعملية تحقيق الاستقرار والتي، في حالتنا، تنشأ في نشاط الجماعات المسلحة المنظمة المرتبطة بالاقتصادات الإجرامية. ومن الأمور ذات الدلالة، أنه في الفترة ما بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٨، تجاوز عدد الهكتارات المزروعة بنبات الكوكا كل الأرقام المسجلة تاريخيا، إذ ارتفع من حوالي ٠٠٠ ٦٠ هكتار إلى ٠٠٠ ٢٠٠، وفقا لآخر التقديرات. وعلاوة على ذلك، يجب ألا ننسى أن الاتجار بالمخدرات قد أجج أكثر أعمال العنف دموية في كولومبيا لأكثر من ٤٠ عاما.

وخلال الأشهر الثمانية الماضية، اعتمد الرئيس دوكي سياسات جديدة بشأن الأمن ومكافحة مشكلة المخدرات العالمية، وقام بتعديل البنية المؤسسية القائمة وآليات الحماية، وتحسين التنسيق بين السلطات والقدرة الوقائية والاستجابة المناسبة. والواقع أن عدد عمليات التحقق من عدد جرائم القتل للمدافعين عن حقوق الإنسان قد انخفض من تسعة في آب/أغسطس ٢٠١٨ إلى خمسة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، وإلى واحد في شباط/فبراير، وفقا لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في كولومبيا. ووفقا للمصدر نفسه، من بين ٢٦٥ حالة تم الإبلاغ عنها في الفترة بين كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ وآذار/مارس ٢٠١٩، حدد مكتب المدعي العام مرتكبي ١٥١ جريمة قتل، بما يمثل ٥٧ في المائة من الجناة. واقترنت مكافحة الإفلات من العقاب بتفعيل العديد من الوكالات، بما في ذلك اللجنة الوطنية المعنية بالضمانات الأمنية، بقيادة الرئيس دوكي، في نهاية كانون الثاني/يناير. إن التزامنا بالشرعية والدفاع عن الحياة لا يتزعزع. لذلك، سنواصل العمل بلا كلل حتى نتمكن من التغلب على العنف بشكل نهائي وتحقيق الإعمال التام لسيادة القانون في جميع أنحاء الإقليم.

وأود أن أنتقل الآن إلى مسألتين إضافيتين جرى تناولهما في تقرير الأمين العام. كما أشرت سابقا، في ١١ آذار/مارس، قرر الرئيس دوكي الاعتراض على ٦ من المواد الـ ١٥٩ التي تشكل مشروع القانون التشريعي للولاية القضائية الخاصة من أجل السلام. وقد وقع أمرا بتزويد الولاية القضائية بإطار قانوني أوضح وأكثر اتساقا يسمح لها بالاستجابة لتطلعات جميع الكولومبيين بالعيش في سلام مع الشرعية دون إفلات من العقاب، وتقديم خدمة أفضل لحقوق الضحايا واحترام كولومبيا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي. ووفقا لترتيباتنا المؤسسية، يجري التعامل مع الاعتراضات في كونغرس الجمهورية، حيث صوت مجلس النواب في جلسة عامة يوم الاثنين الماضي ضد اعتماد المشروع. ولم يتخذ مجلس الشيوخ قراره بعد. وستحترم الحكومة القرار الذي اتخذه المجلس التشريعي وتتصرف وفقا للدستور الوطني.

أخيرا، لقد قرأنا بعناية الملاحظات التي أبداها الأمين العام بشأن البعد الجنساني في تنفيذ الاتفاق النهائي. وبالنسبة لحكومة الرئيس دوكي، تعتبر ممارسة المرأة لحقوقها بشكل فعال ومشاركتها النشطة في جميع مجالات الحياة الوطنية مسألة ذات أولوية. ولذلك، فإن خطة التنمية الوطنية، وهي قيد المناقشة منذ شباط/فبراير في الكونغرس، تتضمن ميثاقا لتحقيق المساواة للمرأة. ويفرض الميثاق ولايات لتعزيز الإطار المؤسسي بشأن نوع الجنس والمضي قدما في اتخاذ إجراءات ملموسة نحو تمكين المرأة. وهو ينص، أولا وقبل كل شيء، على تدابير لصالح المرأة الريفية وبناء السلام.

والحوار مع النساء ومنظماتهن ممارسة مستمرة للرئيس وحكومته في جميع المجالات التي تكون فيها المرأة طرفا فاعلا، بما في ذلك تنفيذ الاتفاق. ولهذا السبب، أود أن أرحب بحضور السيدة روزا سالامانكا، ومن خلالها، نعرب عن امتناننا للإسهام الأساسي الذي تقدمه المرأة في كولومبيا لبناء بلد أفضل ومستقبل واعد للجميع.

إن حجم المهمة التي تنتظرنا ينبغي ألا يجعلنا نقلل من أهمية ومغزى إنجازاتنا. بيد أننا لا نعتبر أيا منها مرضيا أو كافيا. وسنواصل العمل على بناء السلام مع الشرعية لجميع الكولومبيين. وفي هذا الصدد، فإن ملاحظات بعثة التحقق وأعضاء مجلس الأمن ستظل موضع ترحيب دائم وستكون دليلا أساسيا في السعي إلى التعايش بين الكولومبيين.

وعليه، وباسم حكومة كولومبيا، أود أن أشكر الأمم المتحدة على دعمها، من خلال بعثة التحقق برئاسة كارلوس رويس ماسيو، معربا عن التقدير لإسهاماتها البناءة. كما أود أن أوجه دعوة إلى مجلس الأمن لزيارة بلدنا قريبا حتى يتسنى لأعضائه رؤية الجهد الضخم الذي قمنا به.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد تروخيو غارسيا على دعوته.

أعطي الكلمة الآن للسيد رويس ماسيو لإبداء بعض الملاحظات الإضافية.

السيد رويس ماسيو (*تكلم بالإنكليزية*): لقد قلت ما كنت أريد قوله أساسا. ولم توجه إليّ أي أسئلة. ومرة أخرى، أعرب عن تقديري للفرصة لمخاطبة المجلس. وأشكر أعضاء المجلس على الملاحظات بخصوص عمل البعثة. ونحن تحت تصرف المجلس لمزيد من التوضيح في المستقبل.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للسيدة سالامانكا لإبداء ملاحظات إضافية.

السيدة سالامانكا (*تكلمت بالإسبانية*): أشكر المجلس على الأسئلة. كما أود أن أشكر وزير خارجية كولومبيا على بيانه.

أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن امتناني للاهتمام الذي تجلى في المسألة الجنسانية وحث الحكومة على إحراز تقدم في المسائل المحددة المتعلقة بهذا الموضوع. وعلى النحو المبين في خطة التنمية، فإن هناك اتفاقا بشأن المساواة بين الجنسين. ونرجو من الدول الأعضاء أن تكفل توفير ما يكفي من الموارد والقدرات المؤسسية القوية التي تسمح بأن يكون لهذا البرنامج أثر حقيقي. ونرى أن الموارد لا تزال غير متوفرة، وبالتالي ينبغي تخصيصها حتى يكون للبرنامج أثر شامل لعدة قطاعات.

وأرى أن من المهم أيضا القول بأننا مقتنعون بضرورة التقيد بالمعايير الدولية المتعلقة بالعنف الجنسي في سياق الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام. وأخيرا، نود التشديد على أنه ينبغي التوصية بتنفيذ برنامج الضمانات هذا للقيادات النسائية في مجال بناء السلام.

وأتفق مع أن الاتفاق على هذا الأمر ليس طريقا سهلا، بل إنه صعب ومعقد، غير أنه مشجع ومعزز للتغييرات الاجتماعية والثقافية والسياسية المطلوبة لبناء مستقبل البلد. فهذا هو الطريق نحو تحقيق التعايش والمصالحة في المستقبل. وإذ نعززه، فإننا نعزز الديمقراطية وتعزيز الرفاه ومنع العنف والمعاناة. وإذ نؤدي هذه المهمة، سنواصل التزامنا نحن النساء بالمعايير الأخلاقية كي يتسنى لنا بناء بلد سلمي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة سالامانكا على توضيحاتها.

وأدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥.